مجلة العمل العربي
العدد (130) | يونيو 2026

مجلس إدارة منظمة العمل العربية يدين الاعتداءات الإيرانية المتواصلة على دول عربية

منظمة العمل العربية
Arab Labor Organization
www.alolabor.org

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (130) يونيو / حزيران 2026

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية

وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال

في الوطن العربي

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

محرر المجلة
د. رانية رشدية

أعضاء هيئة التحرير
إيهاب منجي
إسلام سناء
مستورة عطية الجراري

تصميم وتنفيذ
عمر محمود حلمي

تنسيق ومراجعة
نسرين خليل أبو خرمة

للتواصل مع إدارة تحرير المجلة:
تُرسل الدراسات والأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
7 ميدان المساحة - الدقي ص.ب. 814 القاهرة
الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية

(+2 02) 333 627 19 / 21 / 31
(+2 02) 374 84 902
alo@alolabor.org
www.alolabor.org

الآراء والمقالات تعبر عن رأي أصحابها

محتويات العدد

افتتاحية العدد 3

أنشطة معالي المدير العام 4

مؤتمر العمل الدولي 114 22

أنشطة منظمة العمل العربية 32

بيانات منظمة العمل العربية 47

الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

فايز علي المطيري

في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير من كل عام تحيي منظمة العمل العربية الذكرى الحادية والستين لتأسيسها، مستحضرةً مسيرةً عربيةً حافلةً بالعطاء والإنجازات، رسخت خلالها نموذجاً عربياً رائداً للتمثيل الثلاثي، يجمع الحكومات وأصحاب العمل والعمال تحت مظلة واحدة، تتكامل في إطارها الرؤى والجهود لخدمة قضايا العمل والعمال في وطننا العربي. وقد أسهمت مشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة في أجهزة المنظمة وأنشطتها واجتماعاتها الدستورية والنظامية في ترسيخ الحوار الاجتماعي، وتطوير السياسات والشراكات الداعمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز العمل اللائق، ودفع مسارات التنمية المستدامة في الدول العربية. وإذ تستهل المنظمة عاماً جديداً من مسيرتها، فإنها تجدّد التزامها بمواصلة دورها القومي، منبراً للحوار الاجتماعي، وشريكاً فاعلاً في تطوير معايير العمل العربية وتشريعات العمل الوطنية، وتأهيل الكوادر العربية، و تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء وفق احتياجاتها وأولوياتها، مع إيلاء اهتمام خاص للدول العربية الأكثر احتياجاً. كما تؤكد موقفها الثابت والداعم لعمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة (الجولان السوري والجنوب اللبناني). وتواصل المنظمة جهودها لمواكبة التحولات المتسارعة في أسواق العمل، واستشراف متطلبات وظائف المستقبل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتنمية المهارات، بما يدعم تطلعات شعوبنا العربية نحو مستقبل أكثر عدالةً وازدهاراً واستدامة. ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتقدّم بخالص التقدير والامتنان إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية الأعضاء، حكوماتٍ وأصحابَ عملٍ وعمّالاً، وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وجمهورية مصر العربية، دولة المقر، تقديراً لإسهاماتهم المتواصلة في مساندة رسالة المنظمة وجهودها المبذولة لتحقيق أهدافها.

منظمة العمل العربية تعقد نشاطاً في العاصمة دمشق

بتنظيم مشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد العام لنقابات العمال ومنظمة العمل العربية عقدت في العاصمة دمشق أعمال "الدورة التدريبية الوطنية حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية" في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 7–8 يناير /كانون الثاني 2026، بحضور معالي السيدة هند قبوات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومعالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد فواز الأحمد، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية، والسيد أيمن مولوي، رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، وممثل أمانة الشؤون السياسية الأستاذ محمد برو، بمشاركة 60 متدرب ومتدربة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية العربية السورية.

رحّبت معالي السيدة هند قبوات، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية، في كلمتها خلال الجلسة الافتتاحية بمعالي الأستاذ فايز المطيري، مشيرةً إلى أن هذا النشاط يقام برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مضيفة: "في خطوةٍ نثمّنها عاليًا، لما تحمله من دلالات عميقة على عودة المنظمة للعمل في سوريا بعد سنوات من الانقطاع، وعلى تجديد أواصر التعاون العربي في مرحلة تتطلب تضافر الجهود من أجل البناء والاستقرار". وأكدت قبوات أن هذا اللقاء مع معالي المدير العام يأتي امتدادًا للقاءات السابقة، ولا سيما لقاء جنيف على هامش مؤتمر منظمة العمل الدولية، وقالت: "لمسنا استعدادًا صادقًا من معالي السيد فايز المطيري لدعم بقاء المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في دمشق، ودعمه للعمل الجاد في سوريا". وفي سياق متصل، شددت معالي الوزيرة على أن "العمل العربي المشترك ضرورة أساسية في هذه المرحلة"، موضحةً أن التعافي وإعادة البناء يتطلبان تكامل الجهود، وكوادر مؤهلة ونظم تفتيش فعّالة قادرة على تحقيق التوازن بين العمال وأصحاب العمل والحكومة، والاستجابة لحاجات سوق العمل المتزايدة. وأشارت إلى أن إعادة تأهيل المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية وإحياء دوره العلمي والتدريبي في سوريا يمثل خطوة محورية وأولوية وطنية وعربية لدعم مسار التعافي وتعزيز الحضور السوري، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل في ظروف استثنائية لتحسين ظروف العمل ودعم مسار التعافي، وقد حدّدت الوزارة في هذه المرحلة ثلاث أولويات أساسية: التشغيل والإطار التشريعي وتفتيش العمل.

كما بينت قبوات أن الوزارة تركز حاليًا على توسيع الشراكات العملية في مجالات أساسية، تشمل تعزيز التدريب المهني وربطه بسوق العمل، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الحوار بين أصحاب العمل والعمال، إلى جانب توسيع التعاون مع غرف الصناعة والتجارة والاتحاد العام لنقابات العمال. كما شددت على أن نجاح هذه الجهود يتطلب مشاركة مستمرة من جميع الأطراف عبر التقييم والتطوير وتشجيع أصحاب العمل على الإسهام في خلق فرص العمل ودعم المشاريع الإنتاجية. واختتمت كلمتها بالقول: "نتوجه بالشكر لمنظمة العمل العربية ممثلة بمعالي السيد فايز المطيري، و للسيد فواز الأحمد رئيس اتحاد العمال، ولكافة الشركاء والحضور، ونجدد التزامنا بالعمل المشترك لبناء مستقبل عمل لائق وعادل ومستدام في سوريا".

"المطيري" : سورية قادرة على استعادة عافيتها ومكانتها بسواعد أبنائها

استهل معالي الأستاذ فايز المطيري كلمته الافتتاحية بتحية سورية ودمشق بوصفها مدينة التاريخ والحضارات، قائلاً:" دمشق .. المدينة التي تختصر التاريخ، وتنتهي عند أبوابها كل الطرق لتلتقي فيها جميع الحضارات الإنسانية، حيث يوقظ المكان ذاكرةً عميقة في وجدان كل عربي، أحيّي شعباً عرف المعاناة والألم بكل أصنافه، لكنه لم يستسلم ولم ينكسر"، منوهاً إلى أن هذه الزيارة الأولى إلى الجمهورية العربية السورية منذ تولّيه مهام مدير عام لمنظمة العمل العربية، في أول نشاط رسمي للمنظمة منذ عام 2011؛ بعد ما يقارب خمسة عشر عاماً من انقطاعٍ فرضته ظروفٌ عصيبة مرّ بها هذا البلد العريق، معرباً عن ثقته بأن سورية قادرة على استعادة عافيتها ومكانتها بسواعد أبنائها، مهنئًا بعودة سورية إلى محيطها العربي، قائلاً: "نهنّئكم، ونهنّئ أنفسنا، بعودة سورية إلى الحاضنة العربية؛ عودةً تليق بتاريخها ودورها المحوري، وتفتح صفحةً جديدة من العمل العربي المشترك". وربط ذلك بأهمية الدور الاقتصادي لسورية، معتبرًا أنها لم تكن يومًا على هامش الخارطة الاقتصادية العربية، وستعود إلى موقعها الطبيعي بوصفها بلدًا منتجًا، وسوقًا واعدًا، وجسرًا للتكامل الاقتصادي العربي ومركزًا للخبرات والمهارات. وأضاف المطيري: "تنعقد دورتنا في توقيتٍ بالغ الحساسية والأهمية. لقد خلّفت سنوات الحرب آثاراً عميقة على سوق العمل، وعلى البنى التحتية والخدمات الأساسية، وعلى قدرة المؤسسات على إنفاذ التشريعات ومعايير السلامة والصحة المهنية، ونعرف جميعاً أن الفترات التي تلي الأزمات الكبرى تُصاحبها تحديات متزايدة؛ كاتساع الاقتصاد غير المنظم والفئات الهشة، تراجع مستويات الامتثال، وارتفاع المخاطر في مواقع العمل، وتفاقم ظواهر مؤلمة في مقدمتها عمل الأطفال ولا سيما في أسوأ أشكاله". منوهاً إلى أن تفتيش العمل يمثل خط الدفاع الأول عن الإنسان العامل، وعن استدامة المؤسسات. كما عبّر معاليه عن تقديره لجهود أطراف الإنتاج الثلاثة معتبرًا أن مستقبل العمل في سورية الجديدة لن يُبنى إلا بتكامل فعّال بين أطراف الإنتاج الثلاثة وبحوار اجتماعي مسؤول يوازن بين حماية العمال وتعزيز الإنتاجية والتنافسية ويواكب التحول الرقمي ويعزز المواءمة مع معايير العمل العربية والدولية، مؤكداً أن المنظمة ستقف إلى جانب سورية وستقدم الدعم الفني اللازم، داعيًا إلى توسيع التعاون والشراكات عبر حوار اجتماعي بنّاء لا يقتصر على أطراف الإنتاج الثلاثة بل يمتد ليشمل الجهات الحكومية المعنية والقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. وشدد على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة ومتوازنة تشمل تفتيشًا أكثر فعالية وآليات رصد وإحالة وحماية للأطفال العاملين وسياسات حماية اجتماعية تعالج الأسباب الجذرية لعمل الأطفال. وختم معاليه بالتأكيد على استجابة منظمة العمل العربية لطلب الاتحاد العام لتنظيم دورات تدريبية تنفيذاً لأهداف المنظمة في تحسين ظروف وشروط العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأن الدورة التدريبية الحالية نقطة انطلاق للبرامج المقبلة في سورية، حيث أكد: "إن هذه الدورة تمثّل باكورة ما تعهّدنا به من برامج تدريبية في سورية؛ دعماً للكوادر الوطنية، ومساندةً لجهود التعافي، ومواكبةً لتحولات سوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار".

"الأحمد" : هذه الدورة تشكل محطة مفصلية لعودة المنظمة إلى سورية بعد سنوات

وأكد السيد فواز الأحمد، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية، في كلمته الافتتاحية أن انعقاد هذه الدورة يشكل محطة مفصلية تعكس عودة منظمة العمل العربية إلى سورية بعد سنوات من الانقطاع، ومشيرًا إلى أنها تجسد أهمية الشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاثة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وأصحاب العمل، والعمال. وثمّن الأحمد دعم منظمة العمل العربية لاستئناف برامجها في سورية، موضحًا أن هذه الدورة ستتبعها دورات أخرى ودعم فني كبير، كما وجّه الشكر لمعالي الوزيرة هند قبوات على التعاون المستمر، ولمعالي الأستاذ فايز المطيري على وقوفه الدائم مع الاتحاد العام، وجهوده لإعادة إطلاق نشاط المنظمة في سورية. وسلّط الضوء على أولوية إعادة بناء منظومة تفتيش العمل على أسس النزاهة والشفافية، معتبراً أن المرحلة الراهنة تتطلب تفتيشًا فاعلًا يحمي العامل ويضمن حقوقه ويعزز العدالة الاجتماعية والحوار الاجتماعي. كما أشار الأحمد إلى أن سورية تتجه اليوم لتأسيس مؤسسات قائمة على دولة القانون والمواطنة. وفي محور الصحة والسلامة المهنية، شدد الأحمد على أهمية مواءمة التشريعات الوطنية مع التطورات الدولية، مؤكدًا أن الاستثمار في السلامة المهنية ينعكس على استدامة الإنتاج وتقليل التكاليف وتعزيز سمعة المؤسسات. كما تطرق إلى تحديات اجتماعية واقتصادية خلّفتها الحرب، وفي مقدمتها عمالة الأطفال، داعيًا إلى تمكين الأسر اقتصاديًا واجتماعيًا وإطلاق حملات توعية وإشراك الجهات المعنية لضمان أن يكون مكان الطفل المدرسة لا الورشة. وأشار إلى أن المرحلة الحالية تشهد تعديلًا لقانون العمل في سورية، مشددًا على ضرورة رفع قيمة الغرامات على المخالفين، وإلزامية تسجيل جميع العمال في التأمينات الاجتماعية، وتعزيز صلاحيات مفتشي العمل وضمان استقلاليتهم. واختتم الأحمد بالتأكيد أن هذه الدورة ليست مجرد تدريب، بل تمثل إعلانًا عن بداية جديدة لإعادة بناء منظومة تفتيش العمل وترسيخ بيئة عمل آمنة وصحية، بالشراكة مع منظمة العمل العربية وسائر الشركاء من أطراف الإنتاج الثلاثة.

"مولوي" : وقوف منظمة العمل العربية إلى جانب سورية له تقدير كبير لدى أطراف الإنتاج الثلاثة

بدوره رحب السيد أيمن مولوي، رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها في كلمته بمعالي الأستاذ فايز المطيري وقدم الشكر لمنظمة العمل العربية لعودتها إلى سوريا، منوهاً إلى أن سنوات الحرب أدت إلى ظواهر اجتماعية منها ظاهرة عمالة الأطفال المتفاقمة وتحدث عن أسبابها وآثارها الاجتماعية وطرق معالجتها، مؤكداً على أهمية الدور التكاملي بين المجتمع والدولة للحد من هذه الظاهرة عبر التوعية والالتزام بالقوانين مشيراً أن القانون السوري يمنع استخدام الأطفال قبل 15 عاماً أو إنهاء مرحلة التعليم الأساسي، لافتاً إلى أن الأزمات الناتجة عن الحرب قد أعاقت مسيرة إعداد جيل واعٍ وقادر على قيادة المستقبل، داعياً إلى إعادة الاعتبار لقطاع التعليم كضرورة وطنية ملحة، مطالباً أطراف الإنتاج بالوقوف صفاً واحداً من أجل مستقبل أفضل لسورية بدعم من منظمة العمل العربية التي شكرها على تقديم هذه الدورة التدريبية وأن وقوف المنظمة إلى جانب سورية له تقدير كبير لدى أطراف الإنتاج الثلاثة.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية قدم السيد فواز الأحمد، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال درعاً تكريمياً لمعالي الأستاذ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية تقديراً لجهوده المبذولة ودعمه لأطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية العربية السورية والدول العربية. وخرجت الدورة التدريبية الوطنية التي عقدت على مدى يومين في دمشق بمجموعة من التوصيات نذكر أهمها:

- تحديث المنظومة التشريعية بما يضمن مواءمتها مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ومع معايير العمل العربية والدولية.
- تحديث جدول الغرامات المرتبطة بالمخالفات العمالية لتواكب معدلات التضخم، وضمان فعاليتها كأداة ردع قانونية.
- تعديل النصوص القانونية الناظمة لمهام التفتيش لتنتقل من مبدأ "جواز" اصطحاب مفتش الاتحاد العام لنقابات العمال إلى "الوجوب"، تكريساً لدور الاتحاد كطرف أساسي وأصيل في العملية الرقابية.
- تفعيل آليات تفتيش العمل كأداة وقائية وإرشادية تهدف إلى التوجيه ورفع الامتثال، بدلاً من حصرها في الدور الضبطي التقليدي.
- رفع كفاءة الكوادر الوطنية من خلال تنفيذ برامج توأمة ميدانية تدمج بين الخبرات السورية والمفتشين من الدول العربية، لتبادل الخبرات في مجال معايير العمل العربية والدولية.
- إنشاء "الهيئة الوطنية للتدريب المستمر للمفتشين" لضمان مواكبة المستجدات التقنية والقانونية في بيئة العمل.
- تطوير أنظمة تفتيش متخصصة تستوعب أنماط العمل المستحدثة، مثل (العمل عن بعد، العمل الجزئي، وعقود المنصات الرقمية).
- تشكيل لجان وطنية ثلاثية الأطراف لدراسة واقع التفتيش ووضع خطط علاجية مشتركة للتحديات الميدانية.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في آليات الرصد والإبلاغ لتعزيز الشفافية وتوسيع نطاق التغطية الرقابية.
- إطلاق حملات وطنية مشتركة لنشر ثقافة الحقوق والواجبات العمالية بالتعاون بين الوزارات المعنية، والاتحادات النقابية، وغرف التجارة والصناعة.
- إنشاء منصة إلكترونية وطنية موحدة لاستقبال شكاوى العمال ومعالجة استفسارات أصحاب العمل بكفاءة وسرعة.
- وضع إطار تنظيمي لتحويل القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، عبر تقديم حوافز تشجيعية تشمل إعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات.
- إلزامية تسجيل العاملين في القطاعات غير المنظمة في التأمينات الاجتماعية لضمان حقوقهم الأساسية.
- إنشاء صندوق وطني تخصصي لتعويض ودعم الأطفال المنخرطين في سوق العمل وتوفير الرعاية اللازمة
- إطلاق برامج تدريب مهني تخصصية للأطفال في السن القانوني تحت إشراف نقابي، تدمج بين التعليم الأكاديمي والتدريب الحرفي.
- تمويل مشاريع متناهية الصغر مدرة للدخل لصالح أسر العمال الأشد فقراً.

وفي الجلسة الختامية سلم "المطيري" و"الأحمد" شهادات التدريب المعتمدة من منظمة العمل العربية لجميع السيدات والسادة المشاركين في الدورة التدريبية وشهادات شكر للسيدات والسادة الخبراء وأعضاء المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية .

محطات بارزة في زيارة معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى الجمهورية العربية السورية

في سياق زيارته إلى الجمهورية العربية السورية التي تزامنت مع انعقاد الدورة التدريبية الوطنية حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية (7–8 يناير/ كانون الثاني 2026)، أجرى معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، سلسلة لقاءات وزيارات رسمية استهلها بزيارة مقر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دمشق حيث التقى معالي السيدة هند قبوات، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمـــل في الجمهورية العربية السورية، وجرى بحث سبل التعاون المشترك في قطاع العمل في الجمهورية العربية السورية وتفعيل المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، هذا وتقدمت معالي الوزيرة بطلب الدعم الفني من منظمة العمل العربية من خلال تنظيم عدد من ورش العمل والدورات التدريبية لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال العام الجاري. وفي نهاية اللقاء قدم معاليه درعاً تكريمياً تذكارياً لمعالي السيدة الوزيرة تقديراً لجهودها المبذولة في النهوض بقطاع العمل والتشغيل وتطوير قدرات الكوادر العاملة في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية.

المطيري يلتقي رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في سورية

التقى "المطيري" رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في سورية وهنأهم على نجاح أعمال الدورة النقابية الثامنة والعشرين ونيلهم الثقة، في حين أكد "الأحمد" على تبني هذه الدورة النقابية رؤية استراتيجية تهدف إلى تطوير العمل النقابي، مع جعل معيار الكفاءة أولوية قصوى من خلال ضخ دماء جديدة، وتحقيق توازن يدمج بين خبرات الأعضاء السابقين وكفاءات الأعضاء الجدد، ويضمن تمثيلًا عادلًا يراعي التوازن الجغرافي وتنوع المهن، وقد أولت العملية اهتماماً بضمان وجود للعنصرين الشبابي والنسائي الذي تميز بهذه المرحلة بزيادة بصمة المرأة العاملة في مسيرة العمل النقابي.

هذا وتقدم رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي بالشكر الجزيل لمعالي الأستاذ فايز المطيري على استجابته لطلب الاتحاد في تنفيذ دورات تدريبية متخصصة في الجمهورية العربية السورية ودعمه المتواصل للاتحاد، وقدم رئيس الاتحاد السيف الدمشقي تكريماً وتقديراً لمعالي المدير العام وفي المقابل قدم معاليه درع المنظمة التكريمي للأستاذ فواز الأحمد تقديراً لجهوده في النهوض بواقع العمال والحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم في الجمهورية العربية السورية.

"المطيري" يكرم الأستاذ أيمن مولوي رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها

على هامش أعمال الدورة التدريبية الوطنية حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية التي عُقدت في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 7–8 يناير/كانون الثاني 2026، التقى معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، بالأستاذ أيمن مولوي رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، حيث بحثا سبل تعزيز العلاقات والتعاون المشترك بما يخدم مصالح أصحاب العمل في الجمهورية العربية السورية، ويدعم جهود تحسين شروط وظروف العمل وتعزيز الامتثال لمعايير السلامة والصحة المهنية.

وخلال اللقاء، سلّم معالي الأستاذ فايز المطيري درع المنظمة التكريمي للأستاذ أيمن مولوي، تكريمًا لجهوده المبذولة في دعم أصحاب العمل في سورية، وتقديرًا لدور الغرفة في تعزيز الشراكة مع أطراف الإنتاج الثلاثة، والإسهام في تطوير بيئة العمل وتحفيز الإنتاجية والاستقرار المهني. وأكد الجانبان على أهمية توسيع قنوات التنسيق العملي بين منظمة العمل العربية وممثلي أصحاب العمل، بما يعزّز الحوار الاجتماعي ويواكب متطلبات مرحلة التعافي وإعادة البناء، ويُسهم في بناء منظومة عمل أكثر أمانًا.

"المطيري" يقدم مداخلة في الدورة التدريبية المتخصصة بعنوان "مهارات الظهور الإعلامي والاتصال الدبلوماسي"

وفي نشاطٍ موازٍ، وبدعوة من رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية قدم معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية مداخلة في جلسة خاصة خلال أعمال الدورة التدريبية المتخصصة بعنوان "مهارات الظهور الإعلامي والاتصال الدبلوماسي" التي نظمها الاتحاد العام لنقابات العمال بالتعاون مع المعهد الدبلوماسي السوري لتأهيل نخبة من الكوادر النقابية في إطار السعي المستمر لتطوير الأداء المؤسسي وصقل المهارات التواصلية للقيادات النقابية بما يواكب متطلبات المرحلة، ويرفع من فاعلية الخطاب النقابي في التعاطي مع القضايا العمالية والمجتمعية، وذلك في مقر الاتحاد بالعاصمة دمشق.

وفي مداخلته، تحدث "المطيري" عن جوانب من خبرته الطويلة في العمل النقابي وشدّد على أهمية وحدة الصف النقابي والتماسك المؤسسي، مؤكدًا ضرورة التعاضد والتكاتف بين جميع النقابيين ليكونوا يدًا واحدة في السراء والضراء، وأضاف: " سورية بخير طالما أنتم جزء لا يتجزأ من هذه المنظمة النقابية الكبيرة بأطيافكم المختلفة، أتمنى أن تدوم المحبة بينكم، وفقكم الله لما فيه الخير لسورية وعمالها". وتركّزت محاور الدورة على تمكين المشاركين من امتلاك أدوات وتقنيات التواصل الحديثة للتعامل المهني مع وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، وتعزيز مهارات الإلقاء وإدارة المقابلات وصياغة الرسائل الأساسية وإدارة الأزمات الإعلامية، إلى جانب تطوير أسس الاتصال المؤسسي والدبلوماسي بما يعزز حضور الاتحاد وفاعلية تواصله مع الرأي العام والشركاء. وتعكس هذه الخطوة توجه الاتحاد العام نحو الاستثمار في بناء القدرات البشرية، ومواكبة التحولات المتسارعة في مجال الاتصال والإعلام، بما يسهم في رفع جودة الأداء النقابي وإيصال الرسائل العمالية بكفاءة ووضوح.

"المطيري" و"الأحمد" يزوران مقر "المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية" لبحث إعادة تفعيله

على هامش أعمال الدورة التدريبية الوطنية، زار المدير العام لمنظمة العمل العربية معالي الأستاذ فايز علي المطيري، ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال الأستاذ فواز الأحمد مقر المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في دمشق والتابع لمنظمة العمل العربية للاطلاع على وضعه الراهن والتحديات التي تواجه عودة المعهد للعمل وبحث سبل إعادة تفعيله بكامل طاقته، ليكون مركزاً عربياً وإقليمياً لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في سورية والدول العربية. وأكد الجانبان خلال الجولة على أهمية استعادة المعهد لدوره الحيوي في رفد سوق العمل بخبرات متخصصة تضمن تطبيق أعلى معايير الصحة والسلامة المهنية.

"المطيري" يزور المشفى العمالي الجديد في مدينة حمص

بدعوة من رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية الأستاذ فواز الأحمد، زار معالي الأستاذ فايز المطيري المشفى العمالي الجديد في مدينة حمص والذي تم افتتاحه مؤخراً، في خطوة مهمة لتعزيز منظومة الرعاية الصحية وتطوير الخدمات الطبية المقدَّمة للعمال، ضمن رؤية تهدف إلى توفير بيئة طبية حديثة، مجهّزة بأحدث التقنيات، وبإشراف كادر طبي متخصص، بما يضمن تقديم خدمات صحية متطورة وشاملة وفق أعلى المعايير المهنية. وقام معاليه بجولة للتعرف على أقسام المشفى العمالي الجديد وخلال لقائه مع الكادر الطبي أكد المطيري: "أن هذا المشفى العمالي بأقسامه وأجهزته الحديثة يعتبر إضافة نوعية للقطاع الصحي في مدينة حمص، عبر الخدمات الطبية وتحسين جودة الرعايــة الصحية، التي تلبي احتياجات العاملين وأسرهم".

المدير العام لمنظمة العمل العربية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال يعقدان مؤتمراً صحفياً مشتركاً

عقد مؤتمر صحفي مشترك في مبنى الاتحاد العام لنقابات العمال في دمشق، ضم معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، والأستاذ فواز الأحمد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية لمناقشة قضايا تفتيش العمل والصحــة والسلامــة المهنيــة ومكافحة عمــل الأطفــال. وأشار المطيري إلى أهمية الدورات التدريبية وورش العمل التي تعنى بالصحة والسلامة المهنية وتعزيز حماية الأطفال، كونها تؤدي إلى رفع كفاءة الكوادر العمالية، وتعزيز بيئة العمل الآمنة والصحية، وتفعيل أدوات محاربة تشغيل الأطفال والاتفاقيات المرتبطة بذلك مضيفاً أن هناك سلسلة دورات ستنظمها المنظمة بالتعاون مع الاتحاد العام للعمال في سورية، بالإضافة إلى الاتفاق على تنفيذ مجموعة من الدورات لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وأكد المطيري خلال رده على أحد الصحفيين، أن المنظمة تحارب ظاهرة عمالة الأطفال انطلاقاً من البعد الإنساني لهذا الموضوع، مضيفاً أن معظم القوانين العربية والدولية تحارب تشغيل الأطفال. وأضاف المطيري : "تضافر جهودنا لمواجهة عمالة الأطفال، مبيناً أن قوانين تجريم عمالة الأطفال موجودة في سورية وفي الدول العربية وفي منظمة العمل العربية، وأن أحكام اتفاقيات العمل العربية تمنع تشغيل الأطفال". وشدد "المطيري" على ضرورة تطبيق القوانين التي تجرم عمالة الأطفال، وخصوصاً في الدول المتأثرة بالنزاعات، وهذا ما يستدعي تضافر جهود جميع المعنيين، بدءاً من منظمة العمل العربية وانتهاء بمؤسسات المجتمع المدني. وبما يخص القطاع غير المنظم أضاف المطيري: "قطاع العمل غير المنظم والعمالة الهشة هما أكبر خطر على العمالة لأنها لا تخضع لأي قانون، فهم محرومون من الحقوق والحماية، ولأن وظائف اليوم ليست كما كانت عليه ولن تكون كما هي في المستقبل لأن طبيعة المهن تغيرت، نعمل على دفع الحكومات لتحسين ظروف العمال في كل مكان، وفي سورية وجدنا تعاوناً كبيراً وواضحاً بين أطراف العمل الثلاثة للحفاظ على حقوق العمال وتحقيق المكاسب العمالية". بدوره، أكد الأحمد، أن عودة منظمة العمل العربية إلى سورية بعد 15 عاماً ليس حدثاً بروتوكولياً، بل هو مؤشر إلى إعادة إدماج سورية في منظومة العمل العربي المشترك، واستعادة دورها الطبيعي في صياغة سياسات العمل والتنمية الاجتماعية.

"المطيري" يزور مبنى غرفة تجارة دمشق

بدعوة من السيد عصام غريواتي رئيس غرفة تجارة دمشق، زار معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مقر الغرفة، بحضور وفدٍ من الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية برئاسة الأستاذ فواز الأحمد رئيس الاتحاد، وذلك بحضور الدكتور عامر خربوطلي مدير عام الغرفة. ورحّب رئيس غرفة تجارة دمشق بمعالي المدير العام، مؤكداً أن غرفة التجارة، بوصفها ممثلةً عن أصحاب العمل، تعتبر نفسها شريكاً لبقية غـرف التجـارة والصناعـة والاتحـادات النقابيـة. وأشار "الغريواتي" إلى أن أكبر التحديات الراهنة هي مواجهة البطالة، مؤكداً أهمية التعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال، باعتبار أن العامل والموظف لهما حقوق يجب الدفاع عنها وحمايتها، مشدداً على أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية تشكّل الأساس المتين لبناء اقتصاد وطني قوي. وختم رئيس الغرفة حديثه بالتأكيد على أن الحكومة وغرف التجارة والصناعة والاتحادات النقابية تمثّل جهة واحدة تسعى لتحقيق التوازن والمساواة بين جميع الأطراف، ضمن إطار قانوني وإنساني عادل ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. من جانبه، عبّر "المطيري" عن سعادته بزيارة غرفة تجارة دمشق، مؤكداً محبته لسورية وشعبها، مشيراً إلى أن الثلاثية الحقيقية لأي دولة تقوم على الحكومة وأصحاب العمل والعمال، وأن هذه العلاقة يجب أن تُبنى على أسس قانونية واضحة. ولفت المطيري إلى التغيرات التي طرأت على سوق العمل عالمياً، نتيجة التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، كما أشاد بالكفاءات السورية التي أثبتت حضورها أوروبا، معتبراً أن أصحاب العمل هم المحرك الأساسي للتنمية، وأن توفير بيئة قانونية مرنة قائمة على الثقة بين المنتج والمورد يمكّن سورية من النهوض والمنافسة اقتصادياً. وتناول اللقاء أهمية ترسيخ الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج، وتوسيع مجالات العمل المشترك في ملفات ذات أولوية، من بينها تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية، وبناء القدرات، وتطوير التشريعات الناظمة لعلاقات العمل، إلى جانب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهمية التكامل بين غرف التجارة والصناعة والاتحادات النقابية، لضمان استجابة أكثر فاعلية للتحديات التي يواجهها سوق العمل، وتعزيز الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية، وصولًا إلى بيئة عمل آمنة وعادلة. وفي ختام اللقاء، قدم "غريواتي" درعاً تذكارياً من غرفة تجارة دمشق لمعالي الأستاذ فايز المطيري، تقديراً لجهوده في دعم أطراف الإنتاج في سورية وتعزيز مسارات التكامل والتعاون العربي المشترك.

المطيري يستقبل الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين

كما التقى معاليه في مقر إقامته في العاصمة دمشق وفداً فلسطينياً رفيع المستوى بمشاركة سعادة الدكتور سمير الرفاعي سفير دولة فلسطين في الجمهورية العربية السورية، والسيد كامل حميد الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين، والسادة الأمناء العامين لاتحاد المهندسين والسيد أمين سر اتحاد عمال فلسطين – فرع سورية والدكتور واصل أبو يوسف، والأستاذة دلال سلامة ممثلة اتحاد المرأة، وقد قدم "حميد" درعاً تكريمياً لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري تقديراً لدعمه المتواصل للقضية الفلسطينية وجهوده المبذولة في نيل دولة فلسطين منصب دولة غير عضو بصفة مراقب في منظمة العمل الدولية.

"المطيري" يشارك في فعاليات النسخة الثالثة من المؤتمر الدولي لسوق العمل

بدعوةٍ كريمة من معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في فعاليات النسخة الثالثة من المؤتمر الدولي لسوق العمل، الذي أُقيم برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، خلال الفترة من 26 إلى 27 يناير 2026، في مركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات بالعاصمة الرياض، تحت شعار "نصيغ المستقبل". وشهد المؤتمر مشاركة رفيعة المستوى ضمّت 40 وزيرًا من مختلف دول العالم، وأكثر من 200 متحدث، وحضورًا تجاوز 10 آلاف مشارك ومشاركة من داخل المملكة وخارجها، جامعًا نخبة من صنّاع القرار وقادة الأعمال وخبراء أسواق العمل ومديري وممثلي المنظمات العربية والدولية؛ بهدف الإسهام في صياغة مستقبل العمل عالميًا، وتوفير منصة للحوار والتعاون، وتطوير حلول عملية واستشرافية للتحديات المتسارعة التي تواجه أسواق العمل على المستويين العربي والدولي.

الراجحي: تمكين الشباب ورأس المال البشري ركيزة لمستقبل أسواق العمل

وفي كلمته الافتتاحية، أعرب معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي عن خالص الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود على رعايته الكريمة للمؤتمر، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على الدعم المستمر لقطاع العمل في المملكة. وأكد "الراجحي" أن الاجتماع الوزاري كان مثمرًا، وخلص إلى توافق واضح على تمكين الشباب وتطوير رأس المال البشري باعتبارهما ركيزة أساسية لمستقبل أسواق العمل. وأوضح "الراجحي" أن النسخة الحالية للمؤتمر شهدت تضاعفًا ملحوظًا في أعداد المشاركين مقارنةً بالنسخ السابقة، مشددًا على أن الهدف يتجاوز تبادل الآراء إلى الخروج بحلول عملية ملموسة تدعم صناع السياسات حول العالم. كما أعلن عن تخريج الدفعة الأولى من "أكاديمية سوق العمل لصناع السياسات"، وهو برنامج ممتد لثلاث سنوات، إلى جانب إطلاق تقارير متخصصة حول سوق العمل بالتعاون مع شركة "إيدلمان" العالمية.

المطيري: "هذا المنتدى نموذج للدبلوماسية العمالية المسؤولة"

شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في افتتاح أعمال المنتدى الرابع لاتحاد نقابات النقل البري لدول حوض النيل بعنوان "دعم مستقبل التعاون بين عمال النقل لدول حوض النيل"، وذلك في القاهرة، جمهورية مصر العربية خلال الفترة 29–31 يناير/كانون الثاني 2026 بحضور السيد عبد المنعم الجمل، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والسيد علي أحمد علي، رئيس النقابة العامة للعاملين بالنقل البري، والأمين العام لنقابات عمال النقل لدول حوض النيل، والسيد بامبيس كريستاس، أمين عام اتحاد النقابات العالمي، وبمشاركة وفود نقابية رفيعة المستوى من ثماني دول إفريقية، إلى جانب ممثلين عن منظمات عربية ودولية. وتأتي أهمية هذه النسخة من المنتدى كونها تُعقد بعد انقطاع دام لأكثر من 12 عامًا، بما يعكس رغبة حقيقية لدى الدول المشاركة في إحياء العمل المشترك وتطوير منظومة النقل البري التي تُعد الشريان الرئيسي للتجارة البينية.

وفي كلمته الافتتاحية، أشاد المطيري بدور جمهورية مصر العربية في دعم العمل العربي المشترك قائلاً: "مصر، أرضُ الحضارات وصانعةُ التاريخ؛ مقصدُ الجميع ليدخلوها آمنين، وموطنُ الكرم الذي يفيض من طيبِ أهلها بما يليقُ باسمها الكبير. مصرُ التي احتضنت بيتَ العرب، جامعة الدول العربية، ومقرَّ منظمة العمل العربية، كانت وما تزال السندَ الأوفى للعمل العربي المشترك، بثقلها وتأثيرها عربيًا وإقليميًا ودوليًا"، مثمّنًا رعاية معالي السيد محمد جبران، وزير العمل، للنسخة الرابعة من المنتدى، بما يجسّد إيمان الحكومة المصرية بأن العامل هو محور التنمية وغايتها وصانع استدامتها. كما أكد أن دورية انعقاد المنتدى دليل على نجاح هذا التجمع الإقليمي في تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات، وتيسير حركة النقل وتقليل المعوقات الإجرائية، ودعم بيئة عمل أكثر استقرارًا للعاملين في هذا القطاع الحيوي. وأشار معاليه إلى أن منظمة العمل العربية ترى في هذا المنتدى نموذجًا للدبلوماسية العمالية المسؤولة ومدخلًا لتوسيع الحوار الاجتماعي الثلاثي عربيًا وإقليميًا، بما يرسّخ الثقة بين أطراف الإنتاج ويخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما جدد تقديره للإنجاز التشريعي الذي حققته مصر عبر قانون العمل رقم (14) لسنة 2025، بما يعكس توجهًا نحو علاقات عمل أكثر توازنًا وتحسين شروط بيئة العمل ودعم الاستقرار الإنتاجي. وأضاف "المطيري": "دول حوض النيل تتشارك نهرًا من الناحية الجغرافية؛ مثمناً جهود حكومة جمهورية مصر العربية بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية السيد/ عبد الفتاح السيسي لإعطاء الأولوية لدعم العلاقات مع دول حوض وادي النيل وتوسيع مسارات التعاون بينها لتشمل التنمية والتكامل الاقتصادي والمشروعات المشتركة، بوصفها مدخلًا للاستقرار والازدهار، وتعزيزًا لروابط الجوار". هذا وشهد المنتدى حضور ممثلي عمال النقل من: (مصر، السودان، كينيا، أوغندا، تنزانيا، الكونغو، إريتريا، وبوروندي). ويهدف إلى: مناقشة آليات العمل الجماعي، ومواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية، وبناء شراكات حقيقية لضمان "نقل آمن واستثمار مستقر" عبر الحدود. واختتم المنتدى بوضع خطة عمل للعامين القادمين، تركز على تعزيز دور المرأة والشباب في قطاع النقل، والتأكيد على أن النقل هو "حركة حضارية" نحو التكامل الاقتصادي الإفريقي.

"المطيري" يشارك في القمة العالمية للحكومات 2026

شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في أعمال القمة العالمية للحكومات 2026 التي انعقدت في دبي خلال الفترة 3–5 فبراير 2026 تحت شعار "استشراف حكومات المستقبل"، حيث جمعت قادة الفكر والخبراء العالميين وصنّاع القرار من جميع أنحاء العالم، وذلك بهدف تعزيز التعاون الدولي، وإيجاد الحلول الفعّالة لأهم التحديات العالمية الراهنة، وتطوير الأدوات والسياسات والنماذج التي تُعدّ من ضروريات تشكيل الحكومات المستقبلية. وتُعد القمة منصة دولية رائدة لاستشراف نماذج الحوكمة المستقبلية وتطوير السياسات العامة، حيث ركّزت أجندة دورة 2026 على محاور رئيسية شملت: الحوكمة العالمية والقيادة الفعّالة، والرفاه المجتمعي وبناء القدرات، والازدهار الاقتصادي والفرص الناشئة، ومستقبل المدن والتحولات السكانية، والآفاق المستقبلية.

وشهدت القمة حضورًا دوليًا قياسيًا؛ إذ أكّدت الجهة المنظمة مشاركة 35 رئيس دولة وحكومة وممثلين عن أكثر من 150 حكومة ونحو 500 وزير، إلى جانب أكثر من 6,000 مشارك، ضمن برنامج يضم 200 جلسة تفاعلية و24 منتدى عالميًا وأكثر من 35 اجتماعًا وزاريًا ورفيع المستوى وأكثر من 400 متحدث. كما تضمنت أعمال القمة اجتماعات ومنتديات إقليمية ودولية، من بينها المنتدى العاشر للمالية العامة في الدول العربية الذي عُقد ضمن اليوم التمهيدي للقمة، إلى جانب حوارات وزارية وفعاليات تناولت قضايا العمل والشباب والذكاء الاصطناعي، بما يعكس دور القمة كمساحة لتبادل الخبرات وصياغة حلول عملية للتحديات المتسارعة عالميًا.

"رداد" يستقبل "المطيري" ويبحثان معاً الاستعدادات لمجلس الإدارة ومؤتمر العمل العربي

استقبل معالي السيد حسن رداد، وزير العمل، يوم الأحد، الموافق 15 فبراير 2026، بمقر الوزارة في العاصمة الإدارية الجديدة، معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية. وخلال اللقاء، قدّم "المطيري" التهنئة لمعالي وزير العمل على ثقة القيادة السياسية وتوليه منصب وزير العمل في الحكومة الجديدة، متمنيًا له التوفيق في أداء مهامه، مؤكدًا تقدير المنظمة لدور الحكومة المصرية المحوري في دعم قضايا العمل والعمال على المستوى العربي. وجرى استعراض سبل تعزيز التعاون المشترك، بما يسهم في دعم التنمية الشاملة وتعزيز التكامل بين الدول العربية وتوسيع آفاق التشغيل أمام الشباب العربي، وتوفير فرص العمل اللائق. كما تناول الجانبان أهمية توحيد المواقف وتنسيق الجهود في المحافل الدولية لخدمة قضايا العمل في الدول العربية، وتعظيم الاستفادة من خبرات المنظمة في التدريب والتوعية، إلى جانب التعاون لمواجهة تحديات سوق العمل والتعامل مع أنماط العمل الجديدة.

وتطرق اللقاء إلى الاستعدادات الجارية لعقد اجتماع مجلس إدارة منظمة العمل العربية ومؤتمر العمل العربي في القاهرة خلال شهري أبريل ومايو 2026، بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال) في 21 دولة عربية. وأوضح معالي المدير العام أن المنظمة تمثل أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، بما يجعلها منصة جامعة لتعزيز مسارات العمل العربي المشترك والتعاون في قضايا التشغيل والتنمية وسوق العمل، بما يعزز ويدعم الاستقرار والتنمية والتنمية المستدامة. كما أكد الطرفان أن المرحلة المقبلة ستشهد تنسيقًا أوسع وتعاونًا أوثق بين وزارة العمل ومنظمة العمل العربية، بما يدعم مصالح العمال والشباب، ويعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تحديات سوق العمل. وفي ختام اللقاء، قام معالي الأستاذ فايز علي المطيري بإهداء درع المنظمة التكريمي لمعالي وزير العمل.

"المطيري" يستقبل "باباداكيس" رئيس بعثة منظمة العمل الدولية للأراضي العربية المحتلة

استقبل معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، يوم الاثنين 16 فبراير/شباط 2026 بمقر المنظمة في القاهرة، السيد كوستاس باباداكيس، المسؤول بمنظمة العمل الدولية، والمكلّف برئاسة بعثة منظمة العمل الدولية للأراضي العربية المحتلة لهذا العام المعنية بإعداد ملحق تقرير المدير العام حول "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة"، وذلك في إطار التنسيق المستمر بين المنظمتين بشأن القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية. قدّم معالي الأستاذ فايز علي المطيري التهنئة للسيد باباداكيس لتكليفه بمهام رئاسة البعثة لهذا العام، مؤكدًا أهمية الدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في توثيق أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة، وضرورة أن يتضمن الملحق السنوي لتقرير المدير العام تقييمًا شاملًا وموضوعيًا لحجم التداعيات المتفاقمة على العمال، ولا سيما في ظل الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الحرجة في قطاع غزة والضفة الغربية.

كما استعرض معاليه بإيجاز أبرز ملاحظات المجموعة العربية التي قُدمت بشأن ملحق تقرير المدير العام للدورة 113 لمؤتمر العمل الدولي 2025، مؤكدًا على أهمية البناء عليها بما يعزز إيصال صوت العمال العرب في الأراضي المحتلة، وتم تقديم نسختين عن هذه الملاحظات باللغتين العربية والانكليزية. وتناول الجانبان مستجدات زيارة البعثة، إلى جانب نقاشٍ أوسع حول التطورات في المنطقة العربية، والجهود والمبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى دعم مسارات السلام والاستقرار. وفي ختام اللقاء، جدّد معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية دعوته إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية للمشاركة في الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي المقرر عقدها في القاهرة خلال مايو/أيار 2026.

المطيري وموسى يبحثان تنفيذ برامج تدريبية لدعم طلبة الدراسات العليا اليمنيين

استقبل معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، سعادة السفير الدكتور علي صالح موسى القائم بأعمال المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية، وذلك يوم الاثنين الموافق 16 فبراير/شباط 2026 بمقر المنظمة في القاهرة، وجرى خلال اللقاء بحث آليات تنفيذ برنامج تدريبي متخصص للباحثين اليمنيين من طلبة الماجستير والدكتوراه الملتحقين بالجامعات والمعاهد المصرية، حول برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، بما يسهم في دعم بناء القدرات البحثية وتطوير أدوات التحليل العلمي ورفع كفاءة الكوادر الأكاديمية اليمنية. واتفق الطرفان على تدريب (72) باحثًا يمنيًا، بما يسهم في رفع كفاءة المشاركين وتمكينهم من الاستخدام التطبيقي لبرنامج SPSS في مجالاتهم البحثية.

منظمة العمل العربية تنظم دورات تدريبية لتمكين الكوادر اليمنية في التحليل الإحصائي

أطلقت منظمة العمل العربية/ إدارة التنمية البشرية والتشغيل، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، برنامجًا تدريبيًا حول التحليل الإحصائي باستخدام SPSS لفائدة الباحثين اليمنيين في جمهورية مصر العربية، وذلك خلال الفترة من 18 إلى 21 مايو/أيار 2026 بالقاهرة. ويهدف البرنامج التدريبي إلى تزويد 75 متدربًا ومتدربة بالمعارف والمهارات التطبيقية اللازمة في تصميم البحوث، وتحليل البيانات الكمية، وبناء الأدوات البحثية، وصياغة النتائج العلمية وفق المعايير الأكاديمية، بما يسهم في رفع قدراتهم العلمية والمهنية، وتعزيز فرصهم في مجالات البحث والعمل والتطوير المؤسسي. وفي كلمة معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية الافتتاحية، التي ألقتها نيابة عنه الأستاذة منجية هادفي المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل، نقلت من خلالها تحيات معاليه للمشاركين وترحيبه بهم، حيث أكد أن الاستثمار في الإنسان يمثل المدخل الحقيقي لتعزيز فرص العمل، وأن توفير الدورات التدريبية النوعية للباحثين اليمنيين يندرج في إطار التزام المنظمة بتمكين الكفاءات

العربية، وبناء المهارات، وتطوير القدرات العلمية والمهنية بما يدعم حضورها الفاعل في سوق العمل، منوهاً إلى أن التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية يجسد نموذجًا للعمل العربي المشترك القائم على تكامل الأدوار وتبادل الخبرات، بما يعزز كفاءة البرامج التدريبية الموجهة لتأهيل القدرات البشرية العربية، ويسهم في تحقيق أثر تنموي أكبر في الدول العربية، ولا سيما الأكثر احتياجًا.

وأشار إلى أن التأهيل والتدريب وبناء المهارات أصبح ضرورة أساسية لتمكين الشباب العربي من الاندماج الفاعل في سوق العمل، خاصة في ظل المتغيرات المتسارعة ومتطلبات المعرفة والمهارات والتقنيات الحديثة، مؤكدًا أن هذه الدورات النوعية تسهم في تطوير القدرات العملية والكفاءات العلمية والتطبيقية، وتفتح آفاقًا أوسع أمام الباحثين وحديثي التخرج، بما يعزز فرصهم المهنية من خلال المواءمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل. وأكد "المطيري" أن هذه الدورات التدريبية تعكس التزام منظمة العمل العربية المستمر بتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، ومواصلة العمل من أجل بناء كوادر عربية أكثر كفاءة وإنتاجية.

وفي الجلسة الافتتاحية، رحبت الأستاذة وردة الشاعري، عضو المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية، بالمتدربين والحضور، وتقدمت بخالص الشكر والتقدير، نيابة عن سعادة القائم بأعمال المندوب الدائم الدكتور علي صالح موسى، إلى القائمين على تنظيم هذه الدورة المتخصصة من منظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، مثمنةً ما بذلوه من جهود متميزة في الإعداد والتنظيم والتنسيق لإنجاح هذه الدورة.كما توجهت بشكر خاص إلى منظمة العمل العربية لتوليها تنظيم وتمويل هذه الدورات التدريبية، وحرصها على إخراجها بأفضل صورة ممكنة، مشيدة بتعاون منظمة العمل العربية مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية في تيسير انعقادها، وأكدت أن هذا التعاون يعكس روح التكامل بين المؤسسات العربية في إطار العمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية، ويدعم المبادرات العلمية والتدريبية الهادفة، ولا سيما الموجهة إلى اليمن في ظل ما يواجهه من ظروف وتحديات صعبة. وخلال الجلسة الافتتاحية، نقل الأستاذ طارق سالم البقلي، المشرف العام على قطاعات التدريب، تحيات معالي الدكتور ناصر الهتلان القحطاني، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، موجهًا الشكر إلى معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، وإلى المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية ووفدها بالقاهرة.

كما استعرض "البقلي" دور المنظمة العربية للتنمية الإدارية في مجالات التنمية والتطوير الإداري من خلال ما تقدمه من برامج تدريبية، واستشارات، ومؤتمرات، وجوائز للتميز، وإصدارات فكرية متخصصة. ويأتي تنظيم هذه الدورات التدريبية انطلاقًا من أهمية التأهيل والتدريب وبناء المهارات في تمكين الشباب العربي من الاندماج في سوق العمل، في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها أسواق العمل، وما تفرضه من حاجة متزايدة إلى كفاءات علمية وعملية قادرة على التعامل مع أدوات التحليل والبحث واتخاذ القرار. ومن المتوقع أن تشكل هذه الدورات التدريبية إضافة نوعية للمشاركين والمشاركات من الجمهورية اليمنية، من خلال ما توفره من معارف تطبيقية ومهارات عملية في مجال التحليل الإحصائي، بما يعزز جاهزيتهم الأكاديمية والمهنية، ويفتح أمامهم آفاقًا أوسع للإسهام في البحث العلمي وسوق العمل.

المطيري يدعو إلى اجتماع تنسيقي عربي على هامش الدورة (356) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية

بدعوة من معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التنسيقي لأعضاء مجلس إدارة منظمة العمل الدولية العرب على هامش أعمال الدورة (356) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وذلك يوم الثلاثاء 24 مارس 2026 في مقر منظمة العمل الدولية بجنيف، بحضور معالي السيد حسن رداد، وزير العمل بجمهورية مصر العربية، رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية. وشهد الاجتماع حضورًا لافتًا من السيدات والسادة الأعضاء العرب في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية من أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات/أصحاب الأعمال/العمال)، بما يعكس حرص المجموعة العربية على توحيد المواقف والرؤى تجاه القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الإدارة. كما حظي الاجتماع بمشاركة الدكتورة ربا جرادات، المديرة العامة المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية (مكتب بيروت)، عبر تقنية الاتصال المرئي / زووم نظرًا لتعذر السفر، إلى جانب مشاركة سعادة الأستاذ محمد بن حسن العبيدلي، المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة السيد محمود الصديقي منسق المجموعة العربية، فضلًا عن ممثلي مكتب بعثة جامعة الدول العربية في جنيف. وافتتح معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الاجتماع بكلمة ترحيبية أكد فيها أهمية وجود تنسيق عربي وثيق ومستمر داخل مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، بما يخدم اهتمامات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، ويعزز القدرة على التفاعل مع الملفات المطروحة، خصوصًا في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها بعض دولنا العربية. من جانبه، توجه معالي السيد حسن رداد بجزيل الشكر إلى معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية على دعوته إلى هذا الاجتماع التنسيقي الهام، مشيرًا إلى أن الاجتماع يأتي في توقيت بالغ الدقة تمر به الدول العربية، ويعكس حرص منظمة العمل العربية على دعم التنسيق العربي داخل المنظمات الدولية، وترسيخ العمل العربي المشترك في القضايا العمالية والاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية. وفي هذا الإطار، ناقش معالي الأستاذ فايز علي المطيري ومعالي السيد حسن رداد التطورات التي تشهدها المنطقة من استمرار الاعتداءات والهجمات الإيرانية التي طالت منشآتٍ ومرافق مدنية ومناطق سكنية وبنىً خدمية، ولا سيّما مرافق المياه والطاقة والمطارات والموانئ، وإلحاق أضرار مباشرة بها، يُنذر بتداعياتٍ إنسانية ومعيشية خطيرة، ويُفاقم الضغوط على الاقتصادات الوطنية، عبر تعطّل النشاط الاقتصادي، وتراجع الإنتاجية، وارتفاع كُلف التشغيل، بما ينعكس سلبًا على أسواق العمل العربية وفرص التشغيل، ويعرّض سلامة العاملين للخطر، مواطنين ووافدين،

وما يصاحبها من تصعيدٍ خطير يُهدّد السِّلم الأهلي ويُزعزع الأمن والاستقرار، والتي تمثل انتهاكًا صارخًا لسيادة الدول العربية ووحدة وسلامة أراضيها، وتعارضًا مع مبادئ حسن الجوار وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وشددا على أهمية دعم جهود الدول العربية في التصدي لكل ما يزعزع استقرار المنطقة العربية وضرورة تكاتف الدول العربية التي أثرت سلباً على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما ما يرتبط باضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع كُلف الشحن والتأمين وتزايد الضغوط على الأسعار والأمن الغذائي والدوائي وسبل العيش. وأكدا ضرورة تكاتف الدول العربية لمواجهة التحديات وحماية المرافق الحيوية واستمرارية الخدمات الأساسية، ودعم نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة بما يحد من تداعيات الحرب على العمال والفئات الأكثر تأثرًا.

وتركزت مناقشات الاجتماع على توحيد الرؤى والأهداف بين الأعضاء العرب في مجلس الإدارة حول الموضوعات ذات الصلة المباشرة بالمنطقة العربية، وفي مقدمتها الأوضاع التي يعيشها عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة، إضافة إلى بحث عدد من البنود الأساسية محل المتابعة من قبل المجموعة العربية ضمن أعمال الدورة (356) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

واختُتم الاجتماع بالتأكيد على أهمية التنسيق والمتابعة بين أعضاء مجلس الإدارة العرب، وتعزيز الحضور العربي داخل منظمة العمل الدولية، بما يخدم القضايا العمالية والتنموية العربية ويعكس تطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة.

"المطيري" يلتقي "هونجبو" على هامش الدورة (356) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية

التقى معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، مع معالي السيد جيلبرت هونجبو، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، على هامش أعمال الدورة (356) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وذلك بحضور السيد فوزي قسومة، كبير المستشارين في مكتب المدير العام، وجرى خلال اللقاء تبادل الرؤى حول الأزمات المتصاعدة التي تتعرض لها عدد من الدول العربية وتداعياتها على أسواق العمل والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأكد الجانبان أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، بما يدعم أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية. كما نوه هونجبو إلى الأزمة المالية التي تواجهها منظمة العمل الدولية في ظل الأوضاع الراهنة، وشدد الطرفان على أهمية الحفاظ على استدامة قدرة المنظمتين على الاضطلاع بدورهما في دعم أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء، لاسيما في المناطق الأكثر تعرضًا للتحديات والأزمات.

عشية انطلاق الدورة 114، المجموعة العربية برئاسة "رداد" تعقد اجتماعها التنسيقي

عشية انطلاق أعمال الدورة الرابعة عشرة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي، وبدعوة كريمة من معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، عقدت المجموعة العربية المشاركة في أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي اجتماعها التنسيقي الأول مساء الأحد الموافق 31 مايو/أيار 2026 في جنيف، برئاسة معالي السيد حسن رداد، وزير العمل في جمهورية مصر العربية، بصفته رئيسًا لمجلس إدارة منظمة العمل العربية. وشاركت في الاجتماع سعادة الدكتورة ربا جرادات، مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية (مكتب بيروت)، إلى جانب السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود العربية من ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال. وافتتح معالي الأستاذ فايز علي المطيري الاجتماع بكلمة ترحيبية أعرب فيها عن تقديره للمشاركة العربية الواسعة، مؤكدًا أهمية هذا الاجتماع في تنسيق المواقف العربية حيال القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، وتعزيز الحضور العربي داخل منظمة العمل الدولية. من جانبه، أكد معالي السيد حسن رداد أهمية استمرار التشاور والتنسيق بين الدول العربية في إطار منظمة العمل الدولية، بما يدعم جهود تحقيق العمل اللائق، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ومواكبة المتغيرات المتسارعة التي يشهدها عالم العمل على المستويين الإقليمي والدولي. وشهد الاجتماع التوافق على ترتيبات عمل المجموعة العربية خلال الدورة الحالية للمؤتمر، وتم تشكيل لجنتي التنسيق والصياغة من أعضاء الوفود العربية المشاركة، واختيار معالي السيد حسن رداد، رئيس المجموعة العربية، لإلقاء كلمة المجموعة أمام الجلسة العامة للمؤتمر، وذلك تنفيذًا لما جرت عليه قرارات وتوصيات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية بشأن إلقاء رئيس المجموعة كلمة باسم الدول العربية أمام مؤتمر العمل الدولي. كما بحث المشاركون المناصب المنبثقة عن الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي، وسبل تنسيق المواقف العربية بشأنها، بما يعزز حضور المجموعة العربية داخل أعمال المؤتمر ولجانه المختلفة. وناقش الاجتماع سبل دعم المطالب الفلسطينية ومساندة حقوق العمال والشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، من خلال متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل الدولي ذات الصلة، ولا سيما قراري عامي 1974 و1980 بشأن إدانة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وما ترتب عليها من انتهاكات للحريات والحقوق النقابية، فضلًا عن آثار الاستيطان على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى. وتناول الاجتماع كذلك الترتيبات الخاصة بعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، المقرر تنظيمه على هامش أعمال المؤتمر، إلى جانب استعراض جهود منظمة العمل العربية في دعم المطالب الفلسطينية، ومتابعة قرارات أجهزتها الدستورية، ولا سيما قرارات دورتي مجلس إدارة المنظمة 103 و104، بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة، فضلًا عن الجهود التي يبذلها معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية في دعم القضية الفلسطينية داخل المحافل العربية والدولية، والتأكيد على استمرار التحرك العربي المشترك لمساندة حقوق عمال وشعب فلسطين، ضمن أعمال مؤتمر العمل الدولي.

وفي سياق متصل، بحثت المجموعة العربية متابعة عدد من الملفات التنظيمية والفنية المدرجة على جدول الأعمال، ومن بينها قرار الدورة 356 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، بشأن تعليق العمل بأحكام النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي في دورته 114، وذلك في ضوء القرار المتعلق بمركز فلسطين وحقوق مشاركتها في اجتماعات منظمة العمل الدولية. كما ناقشت الشكوى المقدمة بموجب المادة 26 من دستور منظمة العمل الدولية، والمتعلقة بادعاء عدم تقيد المملكة العربية السعودية بالاتفاقيات الدولية ذات الأرقام 29 و95 و111.

كما تناول الاجتماع مستجدات التصديقات على تعديل عام 1986 على دستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، إضافة إلى مناقشة استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة 2026–2029، وسبل تعزيز استفادة البلدان العربية من برامج ومشروعات التعاون الإنمائي التي تنفذها المنظمة. كما أكد المشاركون أهمية التوسع في استخدام اللغة العربية داخل منظمة العمل الدولية، باعتبارها إحدى اللغات الرسمية المعتمدة في منظومة الأمم المتحدة، وبما يعزز مشاركة الوفود العربية.

وتواصل لجنتا التنسيق والصياغة المنبثقتان عن الاجتماع أعمالهما خلال فترة انعقاد المؤتمر، لضمان استمرار التشاور بين الوفود العربية، وتوحيد المواقف إزاء البنود المطروحة، بما يعزز من تأثير الصوت العربي داخل أروقة منظمة العمل الدولية.

المطيري من جنيف: "التكنولوجيا أداة في خدمة الإنسان دون المساس بحقوق العمال"

ألقى معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة خلال الجلسة العامة للدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي الذي عقد في جنيف، هنأ في مستهلها هيئة مكتب المؤتمر وممثلي الفرق واللجان، مثنيًا على التقرير المقدَّم من معالي السيد جيلبرت هونجبو، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، "مرحلة حاسمة: توظيف الذكاء الاصطناعي في سبيل تحقيق العمل اللائق". وأكد "المطيري" أن الذكاء الاصطناعي ليس قدراً محتوماً يفضي إلى نتائج متطابقة، ومساره يتحدد بالسياسات لا بالخوارزميات، وبالحوكمة الرشيدة والحوار الاجتماعي الذي يوجّهه، دون تحميل الفئات الأكثر هشاشة تبعات هذا التحول. وأضاف: "في الدول العربية، تتضاعف المسؤولية؛ فالفجوات الرقمية لا تزال واسعة بين الدول وفي داخلها، وهذا يستوجب منا استراتيجيات وطنية تربط التحوّل الرقمي بتنمية المهارات، والتعلّم المستمر، والحماية الاجتماعية ضماناً لأن تبقى التكنولوجيا أداةً في خدمة الإنسان، دون المساس بحقوق العمال"، موضحاً أن توجه منظمة العمل العربية في هذا المسار يأتي منسجماً مع إعلان الدوحة 2025، والرؤية العربية 2045، والمبادرة العربية للذكاء الاصطناعي التي أطلقها معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، فقد أقرت المنظمة اتفاقية العمل العربية رقم 20 والتوصية العربية رقم 10 بشأن الأنماط الجديدة للعمل، واعتمدت القمة العربية التنموية في دورتها الخامسة إعلانَ المبادئ حول "مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية"، الذي يدعو إلى تطوير المهارات والتعلّم المستمر، وتحقيق التوازن بين التكنولوجيا والعمل، وحشد جهود الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال لضمان انتقال رقمي عادل. وتوقف معاليه عند ملحق تقرير المدير العام حول "وضع عمّال الأراضي العربيّة المحتلّة"، مشيراً إلى أن ثمة واقعاً مؤلماً يكشف صوراً بالغة القسوة ليست مولدة بالذكاء الاصطناعي، مستشهداً بما ورد في الملحق: "تسببت العمليات العسكرية واسعة النطاق في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية ودماراً جسيماً في البنية التحتية، ونزوحاً واسع النطاق، ومعاناة إنسانية واقتصادية عميقة، واختلالات في سوق العمل في قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، أدت القيود المفروضة على حرية التنقل، وتوسع المستوطنات، وتصاعد العمليات العسكرية، والتهجير، إلى تقويض فرص العمل ومصادر الدخل، و سبل العيش". وثمّن "المطيري" ما ورد في هذا الملحق، مؤكداً أنه شهادة على كارثة إنسانية تتجاوز بكثير ما تتّسع له صفحات تقرير، مجدداً المطالبة بتخصيص جلسة خاصة لمناقشته، أو إدراجه كبند دائم على جدول أعمال المؤتمر. مشيراً إلى أن دولة فلسطين أطلقت أول منصة وطنية للتوظيف، مدعومة بالذكاء الاصطناعي، "منصة مواءمة فرص العمل"، لربط الباحثين عن عمل بأصحاب العمل محلياً ودولياً، إلى جانب "بوصلة سوق العمل" لتوفير بيانات دقيقة وموثوقة، داعياً إلى تسخير الخبرات الفنية، والشراكات الإقليمية والدولية، لتمكين الشباب الفلسطيني من تحويل الألم إلى أمل، والمحنة إلى فرصة لبناء غدٍ أفضل. وفي ختام كلمته، دعا معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية المشاركين والمشاركات إلى حضور الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري)، الذي يُعقد في قصر الأمم.

"المطيري" يبحث مع "هونجبو " تعزيز التعاون ودعم حقوق عمال فلسطين

على هامش أعمال الدورة الرابعة عشرة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي التي عقدت في جنيف خلال الفترة 1–12 يونيو/حزيران 2026، التقى معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، معالي السيد جيلبرت هونجبو، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وذلك في إطار التنسيق المستمر بين المنظمتين وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستويين العربي والدولي. وفي مستهل اللقاء، هنأ "المطيري" "هونجبو"، بافتتاح أعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي، متمنيًا للمؤتمر النجاح والتوفيق في إنجاز أعماله، والخروج بنتائج تسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق العمل اللائق في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها عالم العمل. وأشاد معالي الأستاذ فايز علي المطيري بتقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول "توظيف الذكاء الاصطناعي في سبيل تحقيق العمل اللائق"، وما تضمنه من محاور مهمة ورؤى متقدمة بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل. وأكد أن التقرير يطرح مقاربة متوازنة تنظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة يمكن أن تسهم في تحقيق العمل اللائق، شريطة أن تُدار هذه التحولات بسياسات رشيدة، وحوكمة فعالة، وبما يضع الإنسان في صميم عملية التحول التكنولوجي. كما ثمّن "المطيري" جهود المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وبعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة، في إعداد التقرير الخاص بـ "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة"، مؤكدًا أن التقرير يعكس جانبًا مهمًا من حجم المعاناة التي يعيشها عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، في ظل استمرار الانتهاكات والقيود المفروضة عليهم. وأعرب معاليه عن تقديره لما تضمنه التقرير من إضافة فصل خاص بشأن "الدفع باتجاه تعافٍ متمحور حول فرص العمل"، وما ورد فيه من إجراءات عملية تستدعي تعاون جميع الأطراف من أجل المضي في تنفيذها، باعتبارها مدخلًا مهمًا للوصول إلى حلول واقعية ومستدامة للأزمات التي يواجهها عمال وأصحاب عمل وشعب دولة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري المحتل). وفي هذا السياق، توجه معالي المدير العام بالشكر إلى رئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ومديرها العام، على إدراج فقرة بشأن البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي لصالح الأراضي العربية المحتلة ضمن قسم التعاون الإنمائي الوارد في تقرير رئيس مجلس الإدارة لعامي 2025 و2026، لا سيما ما يتعلق بالدعوة إلى إعطاء الأولوية لتوفير تمويل مستدام لبرامج التشغيل الفلسطينية، بما في ذلك دعم صندوق التشغيل الفلسطيني. وخلال اللقاء، سلّم معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية ملاحظات وتوصيات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشأن "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة"، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية، في إطار الحرص على إيصال الموقف العربي الموحد إلى منظمة العمل الدولية، وتعزيز متابعة القضايا المرتبطة بحقوق عمال وشعب فلسطين داخل أجهزة المنظمة. كما تناول اللقاء الترتيبات الخاصة بعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، والمقرر عقده يوم 3 يونيو/حزيران، في تمام الساعة السابعة مساءً، بقاعة تمبوس في قصر الأمم، على هامش أعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي. وأكد "المطيري" أهمية مشاركة المدير العام لمنظمة العمل الدولية في أعمال الملتقى وإلقاء كلمة خلاله، لما تمثله هذه المشاركة من دعم دولي مهم لحقوق عمال وشعب فلسطين، ورسالة تضامن واضحة مع مطالبهم العادلة في العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والكرامة الإنسانية. وأكد الجانبان في ختام اللقاء أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، بما يخدم قضايا العمل والعمال ويدعم جهود تحقيق العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في الدول العربية.

منظمة العمل العربية تعقد الملتقى الدولي التضامني في الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي

بدعوة من معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، عقدت منظمة العمل العربية الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري)، يوم الأربعاء 3 يونيو /حزيران 2026 ضمن الفعاليات الجانبية لأعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي، الذي عقد في جنيف خلال الفترة 01– 12يونيو / حزيران 2026. وشهد الملتقى السنوي حضوراً واسعاً بلغ حوالي 500 مشارك من وفود مؤتمر العمل الدولي، يمثلون رؤساء وأعضاء الوفود من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية ودول العالم، إلى جانب عدد من ممثلي الاتحادات والمنظمات الدولية المشاركة في المؤتمر. كما شارك في الملتقى معالي السيد حسن رداد، وزير العمل في جمهورية مصر العربية، رئيس المجموعة العربية، ومعالي السيد جليبرت هونجبو ، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وسعادة السفير إبراهيم خريشة، سفير ومندوب دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة بجنيف، و السيد غوستافو غالون، ممثل فريق الحكومات، والسيدة كاتلين باسشييه، ممثلة فريق العمال في مؤتمر العمل الدولي، بالإضافة إلى أصحاب المعالي والسعادة الوزراء، وسفراء عدد من الدول العربية والأجنبية.

"المطيري": يدعو إلى دعم برامجِ التشغيل والتدريب، وتعزيزِ مواردِ الصندوقِ الفلسطينيِّ للتشغيل

افتتح "المطيري" أعمال الملتقى بكلمة قال فيها: "بينَ نكبةِ عامِ 1948 ويومِنا هذا، ثمانيةٌ وسبعونَ عامًا منَ الجرحِ الفلسطينيّ النازف. ثمانيةٌ وسبعونَ عامًا، وما زالَ الجدُّ الفلسطينيّ يروي لأحفادِهِ حكايةَ التهجيرِ والشتات، حكايةَ بيتٍ لم ينسَ مفتاحَه، وأرضٍ لم تغادرْ ذاكرَتَه، وقريةٍ غيّروا اسمَها على الخريطة، فيحملُ الطفلُ حينَها الوصيّة، ويدركُ أنَّ حقَّ العودةِ مؤجَّل، وأنَّ طريقَهُ طويل، مثقلٌ بالأشواكِ والآلام، غيرَ أنَّ جيلًا يورِّثُ جيلًا يقينًا راسخًا بأنَّ فلسطين واليوم نشاهد حوالي مليونَي إنسان دُفعوا إلى العيشِ في ربعِ مساحةِ قطاع غزة في مخيماتٍ لاتصلحُ للحياة بين القصفِ والحصار والتجويع، بينما يُعادُ رسمُ الخرائطِ على الأرض. وهنا أودُّ أنْ أقولَ لكم ليس بالقذيفةِ وحدَها يُقتلُ الإنسانُ؛ فقد يموتُ فيه الأمل حين يُحاصَرُ بقوتِ يومِه، حين تُغلقُ المعابر، وحين تتحولُ المساعدةُ الإنسانية إلى ورقةِ مساومة، وحين يصبحُ الحلمُ مستحيلًا، ولا يملكُ إلا إرادةَ الصمود، إيمانًا بأنّ هذه الأرضَ لا تُقاسُ بمساحةِ ما تبقّى منها، بل بالدماءِ التي جُبلتْ مع ترابِها. جرحكِ يا فلسطين الحبيبة لم يعد وحيدًا؛ فقد اتسعت الجراح لتطال جنوب لبنان، تنفيذاً لسياسةِ الأرضِ المحروقة التي تنتهجُها سلطات الاحتلال الاحتلال في مسعًى مبيّت لتفريغ جنوب لبنان من أهله وفرض واقعٍ جديد. من هذا المنبر، أدعو المجتمعَ الدوليَّ إلى تحمّلِ مسؤولياتِه، والخروجِ من لغةِ القلقِ والإدانةِ إلى لغةِ الإلزامِ والمساءلةِ القانونية للانتهاكاتِ المتواصلة، أوقفوا خروقاتِ وقفِ إطلاقِ النار، ألغوا قانونَ إعدامِ الأسرى الفلسطينيين، افتحوا المعابرَ أمامَ الغذاءِ والدواءِ وموادِّ الإغاثة، أوقفوا التوسعَ الاستيطانيَّ واعتداءاتِ المستوطنين، وامنعوا سياسةَ التجويعِ الممنهج التي تُهينُ القانونَ الدوليَّ والضميرَ الإنسانيَّ معًا. أما الصمودُ الفلسطينيُّ البطوليّ يا أصدقائي، فيحتاجُ منا حشدَ المزيدِ من الدعمِ لتوسيعِ برامجِ التشغيل والتدريب، وتمكينِ الشبابِ والنساء وذوي الإعاقة، وتعزيزِ مواردِ الصندوقِ الفلسطينيِّ للتشغيل".

"رداد" : فلسطين ليست قضية العرب فقط.. بل قضية كل من يؤمن بالحرية والعدالة

أكد معالي وزير العمل حسن رداد، رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية ورئيس المجموعة العربية، أن القضية الفلسطينية ستظل قضية مركزية للأمة العربية ورمزاً للنضال من أجل الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، مشدداً على أن الدفاع عن حقوق العمال والشعب الفلسطيني يمثل مسؤولية أخلاقية وقانونية وإنسانية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره. وتقدم معاليه بالتهنئة إلى دولة فلسطين بمناسبة اعتماد مؤتمر العمل الدولي، وبأغلبية ساحقة تنفيذ القرار الصـادر عن الـدورة 113 بشأن تعديل وضعية دولة فلسطيـن داخل منظمة العمل الدولية وتعزيز حقوق مشاركتها في اجتماعات المنظمة، بما يرسخ وضعها كدولة مراقب داخل المنظمة. وتوجه بالشكر إلى السيد فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، تقديراً لجهوده المخلصة في تنظيم هذا الملتقى ومتابعته المستمرة للقضية الفلسطينية ووقوفه الدائم إلى جانب حقوق العمال والشعب الفلسطيني، مثمناً حضور ومشاركة المدير العام لمنظمة العمل الدولية جيلبرت هونجبو في أعمال الملتقى. وأشار معاليه إلى أن الأوضاع الراهنة في الأراضي الفلسطينية تستدعي تحركاً عاجلاً لوقف ما يتعرض له الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن هذه الممارسات تمثل جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. كما أعرب، باسم المجموعة العربية، عن إدانته لقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين الذي أقرته سلطات الاحتلال، مطالباً المجتمع الدولي بالتحرك لإلغائه والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. ودعا المؤسسات الدولية وصناديق التمويل والشركاء التنمويين إلى حشد مزيد من الجهود والموارد لدعم برامج التشغيل والتدريب المهني في فلسطين، وتعزيز دور صندوق التشغيل الفلسطيني، بما يسهم في استحداث فرص عمل حقيقية للشباب الفلسطيني. وأكد "رداد" أن القضية الفلسطينية ليست قضية العرب وحدهم، بل قضية كل من يؤمن بقيم الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، موجهاً تحية تقدير وإجلال إلى شهداء فلسطين، وإلى كل عامل فلسطيني فقد حياته وهو يسعى لكسب رزقه أو الدفاع عن حقه في الحياة.

"خريشة": عمال وشعب فلسطين يعانون انتهاكات غير إنسانية تتجاوز ما ترصده التقارير الدولية

وجّه سعادة السفير إبراهيم خريشة الشكر والتقدير لمعالي الأستاذ فايز المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، على الدعم المستمر لدولة فلسطين، خاصة في قطاع العمل، معرباً عن الأمل في إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير المصير، موجهاً الشكر والتقدير للوفود العربية المشاركة في الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي على الجهود الكبيرة التي أسهمت في التصويت لصالح دولة فلسطين بشأن تعليق العمل ببعض أحكام النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي. وأكد أن العمال يعانون من انتهاكات غير إنسانية من قبل دولة الاحتلال، تم ذكر بعض الحالات منها فقط في تقارير مدير عام منظمة العمل الدولية أو الأمم المتحدة، في حين أن الحالات تتعدى 100 حالة مثبتة من قبل العمال الفلسطينيين.

"العطاري":دعم عمال فلسطين مسؤولية دولية وإنسانية

شاركت معالي الدكتورة إيناس العطاري، وزيرة العمل في دولة فلسطين بكلمة مسجلة نقلت في مستهلها تحيات فخامة الرئيس محمود عباس ودولة رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى. واستعرضت حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة، مشيرةً إلى أن فلسطين تمر بواحدة من أكثر المراحل دموية وقسوة في تاريخها الحديث، في ظل استمرار العدوان وما خلفه من خسائر بشرية وإنسانية جسيمة. وأوضحت أن أكثر من 81 ألف انتهاك سُجل بحق أبناء الشعب الفلسطيني خلال العام الأخير، فيما تجاوز عدد الشهداء منذ السابع من أكتوبر 2023 حاجز 72 ألف شهيد، إلى جانب عشرات الآلاف من الجرحى والمفقودين وذوي الإعاقة والأيتام. وفيما يتعلق بواقع العمال الفلسطينيين، أكدت "العطاري" أن أكثر من 200 ألف عامل ما زالوا محرومين من العمل داخل الخط الأخضر، بينهم أكثر من 5 آلاف عامل من قطاع غزة عالقين في محافظات الضفة الغربية، الأمر الذي فاقم معدلات الفقر والبطالة وأثر بشكل مباشر على آلاف الأسر الفلسطينية. وأشارت إلى أن الاحتلال يواصل فرض القيود على الحركة والتنقل، إلى جانب تصاعد عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل، بما يقوض فرص التنمية والاستقرار ويعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. ودعت المجتمع الدولي والحكومات واتحادات العمال وأصحاب العمل إلى مواصلة دعم صمود العمال الفلسطينيين وتعزيز حضور قضيتهم في المحافل الدولية، والعمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومحاسبة الاحتلال على انتهاكاته المتواصلة. كما أشادت بالجهود التي تبذلها منظمة العمل العربية والدول الداعمة لحقوق العمال الفلسطينيين، مثمنةً التصويت لصالح تعزيز وتفعيل مشاركة دولة فلسطين بصفة مراقب يتمتع بالامتيازات في اجتماعات منظمة العمل الدولية. وأكدت في ختام كلمتها أن فلسطين ستبقى صامدة رغم الألم والدمار، وأن الشعب الفلسطيني متمسك بحقه في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

"هونجبو": لا يمكن تحقيق العمل اللائق بدون الكرامة والحرية والعدالة

وجه معالي السيد جيلبرت هونجبو، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، الشكر على دعوة منظمة العمل الدولية لهذا الملتقى الدولي السنوي الهام. وتحدث عن الإحصاءات الواردة في تقريره "وضع عمال الأراضي المحتلة"، متناولاً آثار الحرب التي بدأت في السابع من أكتوبر 2023، وما خلفته من تداعيات خطيرة على سوق العمل، حيث تعدت البطالة نسبة 85% في قطاع غزة، وأكثر من 250,000 وظيفة فقدت منذ عام 2023، كما تعدت البطالة في الضفة الغربية النسبة التي تم رصدها عام 2023. وأشار إلى المعاناة اليومية للنساء والرجال لدعم عائلاتهم، مؤكداً أن منظمة العمل الدولية تبذل أقصى جهودها لتحقيق العمل اللائق وضمان أن لا أحد متروك خلف الركب. كما وجه "هونجبو " الشكر والتقدير لوزارة العمل بدولة فلسطين لما تقوم به من جهود خصوصاً في ظل هذه الأزمة، وإلى الهيئات الحكومية في دولة فلسطين، كما وجه الشكر لأطراف الإنتاج من أصحاب الأعمال والعمال على جهودهم المبذولة،مؤكداً في ختام كلمته أنه لا يمكن تحقيق العمل اللائق بدون الكرامة والحرية والعدالة.

ممثل فريق الحكومات: الانهيار شبه الكامل لسوق العمل في غزة يهدد سبل عيش العمال والعاملات

أعرب السيد غوستافو غالون، ممثل فريق الحكومات، عن شكره لدعوته للمشاركة في هذا الحدث الموازي الذي تنظمه منظمة العمل العربية تضامنًا مع العاملات والعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعبّر عن قلق كولومبيا إزاء حجم الأزمة متعددة الأبعاد التي يواجهها الشعب العامل الفلسطيني، مؤكداً أن الانهيار شبه الكامل لسوق العمل في قطاع غزة، وفقدان أكثر من 250 ألف وظيفة، وارتفاع معدل البطالة إلى مستويات تتجاوز 85%، تعكس وضعًا غير مسبوق يهدد سبل عيش وكرامة العاملات والعمال، مشيراً إلى تدهور الأمن الغذائي الذي يؤثر على نحو 77% من السكان، والانقطاع المطول للتعليم والتدريب، وهي عوامل تحد من آفاق التعافي المستدام وتؤثر بشكل خاص على الأطفال والفتيات والفتيان والشباب. أكد أن القيود المفروضة على حرية التنقل، وزيادة العمل غير المنظم، تحد من الوصول إلى فرص العمل اللائق وتعمّق الفجوات الهيكلية، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب، وشدد على أن الظروف الحالية لا تؤثر فقط على فرص العمل، بل تؤثر أيضًا على جودة العمل، كما يتضح من ارتفاع معدلات نقص الاستخدام، وانخفاض المشاركة في سوق العمل، وتدهور ظروف الحماية الاجتماعية، مما يعرقل التقدم نحو تحقيق العمل اللائق في المنطقة. ونوه لدعوة كولومبيا إلى ضمان احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العمل، وكذلك تسهيل الوصول دون قيود إلى المساعدات الإنسانية والمواد اللازمة للتعافي الاقتصادي والإنتاجي، و أهمية التقدم نحو توفير الظروف التي تسمح بإعادة بناء البنية التحتية الإنتاجية، وتنشيط سوق العمل، وتعزيز مؤسسات العمل، باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم. وفي الختام، جدد الالتزام بالجهود متعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في الأراضي العربية المحتلة، داعياً المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده في التعاون وحشد الموارد دعمًا للشعب الفلسطيني.

ممثلة فريق العمال: قرار مشاركة فلسطين يحمل رسالة كرامة وإنسانية وأمل للشعب الفلسطيني

أعربت السيدة كاتلين باسشييه، ممثلة فريق العمال، عن فرحها باعتماد القرار الذي يسمح لفلسطين بالمشاركة الكاملة في مؤتمر العمل الدولي، معتبرة أن القرار يحمل رسالة كرامة وإنسانية وأمل للشعب الفلسطيني، مرحبة بالحضور الكبير في الملتقى، مؤكدة أنه يعبر عن التضامن مع العمال والشعب الفلسطيني. وأكدت أن ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول وضع عمال الأراضي المحتلة ليس مجرد تقرير فني، بل يوثق معاناة إنسانية واسعة، مستعرضة أوضاع النقابات والعمال، والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، والأوضاع في الضفة الغربية، والأزمة المالية للسلطة الفلسطينية. وتناولت عدداً من المطالب والتوصيات الرئيسية، وفي مقدمتها استعادة حرية الحركة والوصول إلى فرص العمل بين غزة والضفة الغربية، واستئناف التجارة بين المنطقتين، وإطلاق برامج إعادة الإعمار والتشغيل بمشاركة الشركاء الاجتماعيين الفلسطينيين. كما دعت إلى دعم القطاعات الاقتصادية الأقل تأثراً بالقيود، مثل تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتوسيع أنظمة الحماية الاجتماعية، واستئناف الحوار بشأن تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل وتعويض المتضررين. وشددت كذلك على أهمية إعادة بناء مؤسسات سوق العمل والتفتيش العمالي والتدريب المهني، ومكافحة عمالة الأطفال وإعادة فتح المدارس، وتحويل أموال المقاصة كاملة ودون شروط. واختتمت كلمتها بمجموعة من المطالب العاجلة، أبرزها وقف إطلاق نار حقيقي ومستدام في غزة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل، واحترام القانون الدولي وحماية المدنيين، ووقف التوسع الاستيطاني، واستئناف التحويلات المالية الفلسطينية، وإطلاق عملية سياسية تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وصولاً إلى حل الدولتين وتحقيق سلام عادل ودائم.

لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعة العربية تعتمد ملاحظاتها

عقدت لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية اجتماعها صباح يوم الثلاثاء الموافق 2 يونيو/حزيران 2026، عبر تقنية زووم، لإعداد ملاحظات المجموعة العربية على ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول "وضع عمال الأراضي العربية المحتلة" وانتخب أعضاء اللجنة السيد/ هاني محمود – أصحاب أعمال/ جمهورية مصر العربية رئيساً للجنة، والدكتور/ عبدالله الرشيدي – حكومات/ دولة الكويت مقرراً. وتوصل أعضاء اللجنة إلى مجموعة من الملاحظات والتوصيات، لتقديمها باسم المجموعة العربية، من خلال معالي الأستاذ/ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، إلى السيد/ جيلبرت ف. هونجبو، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، نستعرض أبرزها:

أولاً: التقدير والإشادة بجهود منظمة العمل الدولية وبعثة تقصي الحقائق. ثانياً: ملاحظات مؤسسية ومنهجية وآليات متابعة: شددت المجموعة العربية على طلب دولة فلسطين الموجه لمدير عام منظمة العمل الدولية المتضمن وجوب استخدام تسمية "دولة فلسطين" للإشارة إلى فلسطين في منظمة العمل الدولية، وترى المجموعة العربية أن تسمية "دولة فلسطين" يجب أن تستخدم حتى عند الإشارة إلى النطاق الجغرافي في محتويات التقرير، وأكدت المجموعة العربية ضرورة أن تشمل بعثة تقصي الحقائق السنوية الجنوب اللبناني المحتل، وطلبت توضيحاً من المدير العام لمنظمة العمل الدولية عن أسباب عدم شمول جنوب لبنان في جدول زيارات البعثة، وأعربت المجموعة عن عدم رضاها وأسفها العميق لعدم تخصيص جلسة خاصة خلال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي، جنيف/يونيو 2026، لمناقشة ملحق التقرير السنوي للمدير العام حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، وجددت مطالبتها باعتماد مناقشة ملحق التقرير في جلسة خاصة، كما حدث في الدورة (112) لعام 2024. ثالثاً: دعم التعافي الاقتصادي والعمل اللائق وتعزيز الصمود: أكدت المجموعة العربية ما جاء في تمهيد ملحق تقرير المدير العام بأنه يجب العمل لتحقيق تعافٍ وإعادة إعمار قائمين على توليد فرص العمل في فلسطين. رابعاً: المرجعيات العربية والدولية ودعم مسارات السلام والعدالة الاجتماعية حيث أكدت المجموعة العربية على جميع قرارات مؤتمر العمل العربي ومجلس إدارة منظمة العمل العربية وطلبات أجهزتها الدستورية ذات الصلة بحقوق عمال وشعب دولة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري). خامساً: الانتهاكات والتحديات التي تؤثر على العمال والشعب الفلسطيني حيث أكدت المجموعة العربية أن ممارسات الاحتلال لم تستحدث بعد أحداث 7 أكتوبر 2024، بل استمرارية لانتهاكات مستمرة منذ عقود، وأدانت المجموعة التوسع الاستيطاني والمعلومات التي ذكرت عنه في الفصل 3 "حقوق العمال الفلسطينيين" وأعمال العنف التي انتشرت في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2025، وأكدت على حقوق الشعب الفلسطيني في العيش والعمل على أرضه بكل حرية وكرامة. كما أدانت القانون الذي أصدرته سلطات الاحتلال بإعدام الأسرى الفلسطينيين، واستنكرت المجموعة مداهمة مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في نابلس من قبل سلطات الاحتلال، كما رفضت المجموعة العربية سياسة التجويع والتهجير القسري التي تمارس بحق الشعب الفلسطيني في غزة، وأدانت القيود المفروضة على التنقل والعبور التي تعيق جميع جوانب العمل في القطاعين العام والخاص وتعيق أطراف الإنتاج الثلاثة من القيام بعملهم. سادساً: المطالب التنفيذية الموجهة إلى منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي: جددت المجموعة العربية مطالبها المقدمة لمنظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي وتؤكد على ضرورة تنفيذها.

لجنة التنسيق العربية تثمن اعتماد قرار عضوية دولة فلسطين

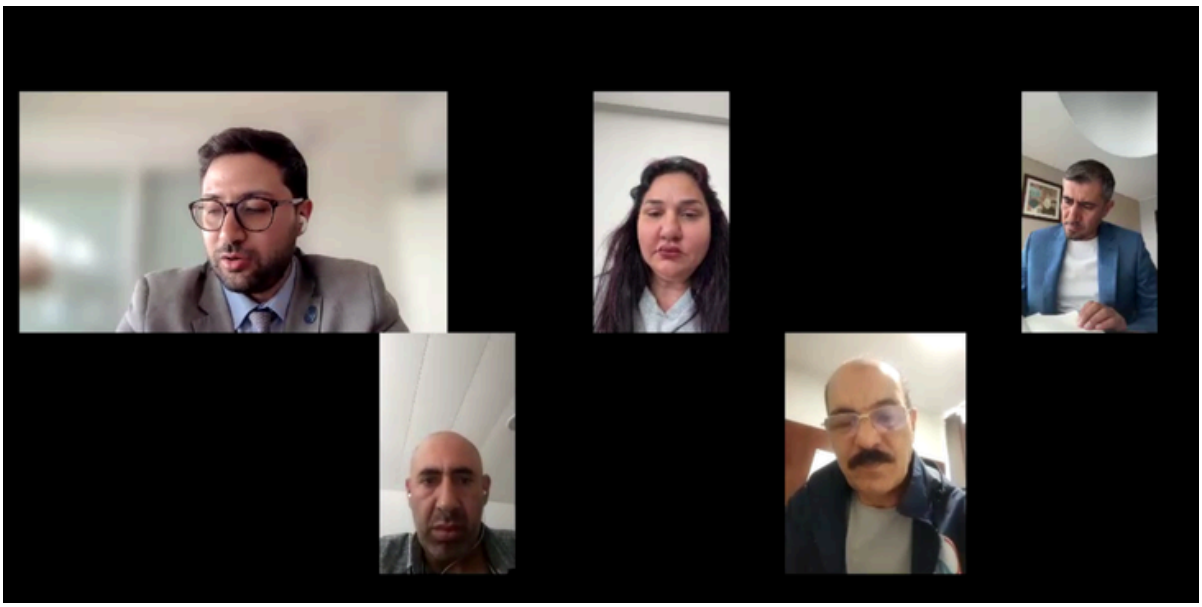

عقدت لجنة التنسيق العربية المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية، اجتماعها عبر تطبيق زووم يوم الخميس 11 يونيو/حزيران 2026، وذلك لمناقشة أعمال اللجان المنبثقة عن الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 1 – 12 يونيو/ حزيران 2026)، وتقديم ملخص حول فعالياتها وسير أعمالها.

وفي مستهل الاجتماع، عبّرت اللجنة عن خالص تقديرها لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، لما بذله من جهود دؤوبة في دعم التنسيق العربي المشترك خلال المؤتمر، كما توجهت بالشكر إلى معالي السيد حسن رداد، وزير العمل في جمهورية مصر العربية، رئيس المجموعة العربية، على قيادته الفاعلة ومتابعته الحثيثة، بما أسهم في توحيد الصف العربي وتعزيز حضور أطراف الإنتاج العربية في اللجان الفنية والجلسات. وانتخبت في بداية اجتماعها السيد/ حسين القرابصة، عمال/ دولة فلسطين، رئيساً للجنة، والسيد/ مروان الرايس، منظمة العمل العربية، مقرراً.

هذا وثمنت اللجنة اعتماد القرار الخاص بعضوية دولة فلسطين في منظمة العمل الدولية، والذي تم التصويت لصالحه بأغلبية ساحقة، بما يعكس جهود المجموعة العربية في دعم الحقوق والمصالح العربية المشتركة. واستعرضت في اجتماعها أعمال اللجان المنبثقة عن الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي، والتي شملت: لجنة اعتماد العضوية، اللجنة المالية، لجنة تطبيق المعايير، لجنة المناقشة المتكررة حول الحوار الاجتماعي والثلاثية، لجنة وضع المعايير المعنية بالعمل اللائق في اقتصاد المنصات، ولجنة المناقشة العامة بشأن الأجندة التحويلية للمساواة بين الجنسين في العمل.

و في ختام اجتماعها أكد أعضاء اللجنة أهمية استمرار التنسيق العربي المشترك خلال أعمال مؤتمر العمل الدولي، بما يعزز حضور المجموعة العربية ويدعم مواقفها في القضايا ذات الأولوية.

"المطيري" في افتتاح الندوة الوطنية حول قانون العمل الجديد: "مستقبل العمل لا يُبنى إلا بتكاتف أطراف الإنتاج الثلاثة"

عقدت منظمة العمل العربية (إدارتا الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية والتشغيل) الندوة الوطنية حول: "قانون العمل الجديد (رقم 14 لسنة 2025) ومستقبل العمل: شراكة وطنية من أجل العدالة والاستدامة"، وذلك في مدينة القاهرة يومي 19–20 يناير 2026، بمشاركة 50 مشاركة ومشارك ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية مصر العربية. وشهدت الجلسة الافتتاحية حضور معالي السيد محمد جبران وزير العمل في جمهورية مصر العربية، والسيد عبد المنعم الجمل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، والدكتور خالد عبد العظيم المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات المصرية، إلى جانب نخبة من السادة الخبراء.

تقدّم معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في كلمته الافتتاحية بالشكر والتقدير إلى معالي السيد محمد جبران، وزير العمل، لحرصه على الحضور ولجهوده المبذولة في تطوير وتحديث قانون العمل وصولاً إلى "هذا الاستحقاق التشريعي المتميز"، كما هنّأ جمهورية مصر العربية بهذا الإنجاز الذي يعكس إرادة وطنية لتحديث منظومة العمل. كما حيّا المطيري الشركاء الاجتماعيين في مصر، مثمّناً مشاركة السيد عبد المنعم الجمل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، والدكتور خالد عبد العظيم ممثلاً عن اتحاد الصناعات المصرية، وشدد معاليه أن: "الحوار الاجتماعي الفعّال هو الآلية الأمثل لتحقيق التوازنات، ووسيلة عملية للتوافق على حلول واقعية تعزّز الثقة وتقلّص الفجوات وتُرسّخ الاستقرار في سوق العمل"، مؤكداً أن قانون العمل المصري الجديد رقم (14) لسنة 2025 يُمثّل محطة تشريعية مفصلية تُواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها عالم العمل، وتُرسّخ التوازن بين حماية العاملين وتحفيز الاستثمار واستدامة نمو المؤسسات ولفت "المطيري" إلى أن عنوان الندوة "شراكة وطنية من أجل العدالة والاستدامة" يمثل خارطة طريق تؤكد أن مستقبل العمل لا يُبنى إلا بتكاتف أطراف الإنتاج الثلاثة، في ظل التحولات المرتبطة بالثورة التكنولوجية الرابعة واتساع الاقتصاد الرقمي وتبدّل أنماط الإنتاج والاستهلاك، وما تفرضه الأزمات العالمية على أسواق العمل. وأوضح معالي المدير العام أن القانون الجديد يتصل بقضايا جوهرية، وفي مقدمتها تنظيم أنماط العمل الجديدة مثل العمل عن بُعد والعمل المرن، وتطوير آليات تسوية المنازعات العمالية بما يكفل حفظ حقوق جميع الأطراف، مع اهتمام أكبر بالعمالة غير المنظمة، ودعم حقوق المرأة العاملة. وختم "المطيري" بالتأكيد على أن المنظمة تواصل دعم تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء وتعزيز تقاربها، لافتاً إلى أن هذه الندوة هي الثانية التي تعقدها المنظمة حول قانون العمل الجديد للبحث في التحديات العملية التي تواجه التنفيذ على أرض الواقع، وكيفية تعزيز القدرات المؤسسية، معرباً عن أمله في أن تخرج أعمالها بتوصيات عملية تُعزّز الثقة بين أطراف الإنتاج، وتدعم مسار الجمهورية الجديدة، وتزيد مصر رفعة وازدهاراً.

بدوره، أشار السيد عبد المنعم الجمل، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، إلى أن قانون العمل الجديد رقم (14) لسنة 2025 يمثل"رسالة دولة ورسالة قيادة" لاحترام قيمة العمل والعامل، وأنه لم يأتِ من طرف واحد بل خرج إلى النور بإرادة وطنية وحوار اجتماعي وشراكة حقيقية بين الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال. وشدد على أن الاتحاد كان شريكاً في إصدار القانون وسيكون شريكاً في حمايته وتنفيذه، مؤكداً أن المعركة الحقيقية هي معركة التطبيق على أرض الواقع، وختم بالتأكيد على أن عمال مصر سيظلون سند الوطن ودرعه الحقيقي، داعياً إلى التزام وطني مسؤول يضمن عدالة علاقات العمل واستقرار الإنتاج والتنمية.

من جهته، تقدّم الدكتور خالد عبد العظيم، المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات المصرية، بالشكر إلى منظمة العمل العربية على تنظيم الندوة، مؤكداً أن تسليط الضوء على قانون العمل الجديد رقم (14) لسنة 2025 الذي طال انتظاره ليأتي تتويجاً لمسارٍ طويل من المناقشات والمداولات حتى "رأى النور"، مشيراً إلى إنشاء المجلس الأعلى للحوار المجتمعي في مجال العمل الذي اضطلع بمراجعة القانون ضمن نهجٍ توافقي "نوقش في بدايته بالمحبة وانتهى بالمحبة" . كما أشار إلى أن مصر تمتلك ثروة بشرية كبيرة تتنافس عليها الأسواق الدولية، لافتاً إلى مبادرة الاتحاد الأوروبي "هجرة الكفاءات" الذي يطلب من مصر كفاءات وتخصصات معينة وعلى رأسها ألمانيا وإيطاليا، ونوّه إلى أن القانون أفرد مادة لأنماط العمل الجديدة بما يواكب التطور التكنولوجي السريع. وفي ختام كلمته دعا إلى إتاحة المجال لمرحلة التطبيق العملي للقانون، ونأمل أن نجني ثمار هذا العمل الجاد في السنوات القادمة.

وشكر معالي السيد محمد جبران، وزير العمل، في بداية كلمته معالي الأستاذ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مؤكداً أن قانون العمل الجديد رقم (14) لسنة 2025، الذي صدق عليه فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، جاء بعد حوار اجتماعي موسّع شاركت فيه الأطراف المعنية لتحقيق التوازن في علاقات العمل وبناء سوق عمل منظم وجاذب للاستثمار، مجسِّداً فلسفة الدولة في تنظيم سوق العمل باعتباره ركيزة أساسية للتنمية الشاملة والاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام. ودعا الوزير إلى الاطلاع الجاد والمتعمق على القانون وفهمه فهماً صحيحاً من قِبل العمال وأصحاب الأعمال وكافة المهتمين بالشأن العمالي، بما يضمن حسن التطبيق وتحقيق أهدافه. وأوضح معاليه أن القانون يرسّخ مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص والحوار الاجتماعي والشراكة الوطنية بين أطراف العملية الإنتاجية الثلاثة، باعتبارها الضمان الحقيقي للتطبيق المتوازن. وأكد أن وزارة العمل ستواصل متابعة تنفيذ أحكام القانون وتقديم الدعم الفني وتذليل التحديات التي قد تواجه التطبيق، مشيداً بجهود منظمة العمل العربية في دعم المبادرات الهادفة إلى ترسيخ الحوار وتهيئة بيئة عمل لائقة ومستقرة.

وتهدف الندوة الوطنية إلى تحديد أبرز التعديلات التشريعية التي أدخلها القانون الجديد مقارنة بالقانون السابق، وقياس أثره على حماية حقوق العمال وعلاقات العمل، والتعرف على مساهماته في خلق سوق عمل عادل قائم على فرص العمل اللائق واستدامة المؤسسات، واستشراف تأثيره على سوق العمل المصري ومستقبل الوظائف، بما في ذلك إدماج العمالة غير التقليدية (العمل عن بُعد والمرن)، إلى جانب تنظيم حوار ثلاثي حول دور الشراكة الوطنية في تنفيذ أحكام القانون وتحقيق أهدافه على أرض الواقع.

منظمة العمل العربية تعقد جلسة جانبية ضمن الفعاليات الموازية للمؤتمر العالمي السادس للقضاء على عمل الأطفال

شاركت منظمة العمل العربية في أعمال المؤتمر العالمي السادس للقضاء على عمل الأطفال، الذي انعقد بمدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة من 11 إلى 13 فبراير/شباط 2026، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بن الحسن، وبمشاركة واسعة قُدّرت بنحو ألف مشارك ومشاركة من أطراف الإنتاج الثلاثة في 187 دولة، إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا عمل الأطفال. وشهدت أعمال المؤتمر تنظيم إحدى عشرة جلسة عامة تناولت الموضوعات ذات الأولوية للقضاء على عمل الأطفال، إلى جانب جلسات تفاعلية وفعاليات موازية نُفذت بالشراكة مع الجهات المنظمة، كما تضمن المؤتمر معرضًا للابتكار.

شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، كمتحدث رئيسي في الجلسة الوزارية رفيعة المستوى المعنونة "عمالة الأطفال في عالم متغيّر: التحديات والفرص الناشئة"، والتي شهدت مشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين المعنيين بقضايا عمل الأطفال، من بينهم :سعادة الدكتور علي بن سعيد صميخ المري وزير العمل في دولة قطر، ومعالي الدكتور محمد بهجت حيدر، وزير العمل في الجمهورية اللبنانية. وأشار معالي الأستاذ فايز علي المطيري في مداخلته إلى أن منطقتنا العربية شهدت خلال الأشهر الثلاثة الماضية القمة العالمية الثانية للحماية الاجتماعية التي استضافتها دولة قطر في الدوحة، معربًا عن تقديره لمشاركة معالي وزير العمل القطري في هذه الجلسة الحوارية، ومشيدًا بما قدمته دولة قطر ودول الخليج لدعم مسارات الحماية الاجتماعية. كما رحّب بمشاركة معالي وزير العمل اللبناني، منوهًا بما تمر به الجمهورية اللبنانية من تداعيات الأزمات والحروب، وما تبذله الدولة من جهود لحماية الطفل وصون حقوقه. كما ثمّن معاليه الكلمة الافتتاحية لمعالي الدكتور يونس السكوري، مشيدًا بالتجربة المغربية وما حققته المملكة منذ عام 2017 من تقدم ملموس وانخفاض في مؤشرات عمل الأطفال.

وأكد معالي المدير العام على قاعدة أساسية: "أن الطفل لا يذهب إلى العمل لأنه اختار ذلك، بل لأننا كمجتمعات وسياسات لم نحسن حماية حقه في أن يكون طفلًا"، مشددًا على أن انخراط الأطفال في العمل يرتبط بعوامل قاهرة تتراوح بين الكوارث الطبيعية والحروب والفقر والهشاشة الاجتماعية، وأن الطفولة ليست خيارًا بل مرحلة من حياة الإنسان لا يجوز تجاوزها أو انتزاعها تحت أي ظرف. وأشار المطيري إلى أن التحولات المتسارعة في أنماط العمل الجديدة والتطورات التكنولوجية قد تؤدي إلى فقدان وظائف وتراجع مصادر الدخل لعدد من الأسر، الأمر الذي يفاقم الفقر ويزيد من احتمالات دفع الأطفال إلى سوق العمل. واختتم معاليه بالتأكيد على أن كل تقدم نحققه اليوم إنما هو دفاع عن حاضر أطفالنا ومستقبل مجتمعاتنا، "نحن في يوم من الأيام كنا أطفال وما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم لو لم تكن هناك حماية اجتماعية لنا كأطفال، ولا يمكن أن نزايد على حبنا وإخلاصنا ورعايتنا لأطفالنا."

جلسة جانبية بعنوان "مسارات المستقبل: معالجة الأسباب الهيكلية لعمالة الأطفال من خلال الابتكار الرقمي والسياسات المتكاملة"

وضمن فعاليات المؤتمر الموازية، عقدت منظمة العمل العربية، بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جلسة جانبية بعنوان "مسارات المستقبل: معالجة الأسباب الهيكلية لعمالة الأطفال من خلال الابتكار الرقمي والسياسات المتكاملة"

وهدفت الجلسة إلى مناقشة سبل توظيف الابتكار الرقمي والسياسات المتكاملة لتكثيف الجهود الرامية إلى الحد من عمالة الأطفال ومعالجة أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية في الدول العربية. هذا وأكد معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية في مداخلته، أن القضاء على عمل الأطفال يتطلب تغيير المسارات التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل، وليس الاكتفاء بحلول مجتزأة، قائلاً: "الطفولة حقٌّ لا يُؤجَّل؛ فأطفال اليوم هم شباب الغد وصُنّاع المستقبل. ولكن بعضهم يسلب منه الغد قبل أن يلوح المستقبل". وأوضح معاليه أن المنطقة العربية تواجه تحديات مركبة مرتبطة باتساع الاقتصاد غير المنظم وهشاشة العمل اللائق والفجوات الرقمية، محذرًا من بروز أنماط جديدة من الاستغلال أبرزها العمل الرقمي للأطفال مضيفاً:"حماية الطفل في العصر الرقمي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من معركة القضاء على عمل الأطفال". وشدد "المطيري" على أهمية حزمة سياسات تشمل تعزيز الحماية الاجتماعية وربطها بالانتظام المدرسي، وتطوير التعليم والتدريب وربطه بسوق العمل، بما يدعم إنشاء نظام إنذار مبكر يحمي الطفل قبل وصوله إلى سوق العمل. كما أكدت التوصيات على تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية الموجهة وتوسيع برامج الدعم النقدي المشروط المرتبط بالانتظام المدرسي والفحوص الصحية، وتطوير أنظمة حماية مرنة وسريعة الاستجابة في مناطق النزاعات والكوارث، وتوظيف الابتكار التكنولوجي عبر منصات موحدة وربط قواعد البيانات لرصد التسرب من التعليم، وإصلاح وتطوير التعليم والتدريب بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل ويخلق مسارات آمنة للشباب تقلل الاعتماد على عمل الأطفال، إضافة إلى تفعيل الحوار الاجتماعي الثلاثي وبناء شراكات إقليمية ودولية لتبادل الخبرات والبيانات ومواءمة التشريعات، وتطوير منهجيات مبتكرة لجمع البيانات في السياقات الهشة وإجراء دراسات معمقة للأسباب الجذرية للظاهرة. واختُتمت أعمال المؤتمر يوم الجمعة 13 فبراير/شباط 2026 باعتماد إطار إعلان مراكش، الذي جدد الالتزام العالمي بالقضاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2030، مؤكداً أهمية الحوار الاجتماعي ودور الشركاء الاجتماعيين في مكافحة تشغيل الأطفال.

"العازمي" رئيسًا للجنة الحريات النقابية في دورتها الخامسة والأربعين

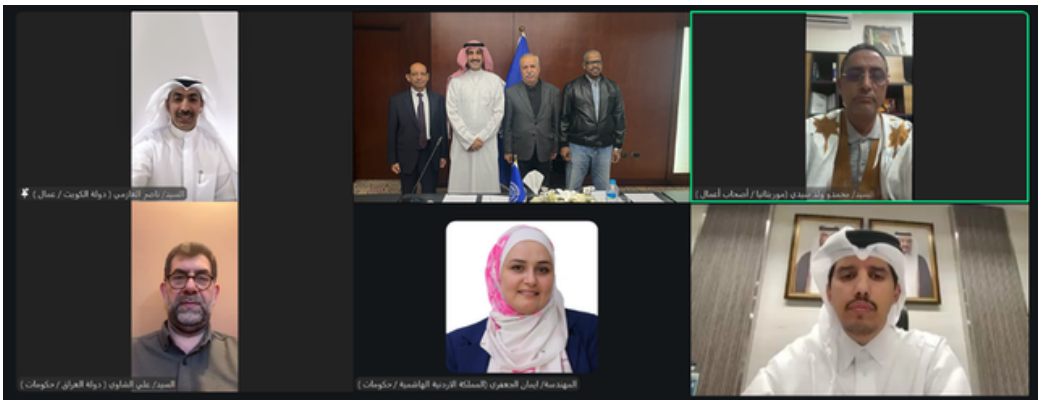

عقدت لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية دورتها الخامسة والأربعين بجمهورية مصر العربية، وذلك بناءً على الدعوة الموجّهة من معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمكتب العمل العربي، وبمشاركة السادة أعضاء اللجنة حضورياً وعبر تقنية الاتصال المرئي، وفي مستهل أعمال الدورة 45 للجنة الحريات النقابية، رحب معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، بأعضاء اللجنة في تشكيلها الجديد، متمنيًا لهم التوفيق في أداء مهامهم، مؤكداً حرص المنظمة على مواصلة دعمها للحركة العمالية في كافة الدول العربية، انطلاقًا من دورها المحوري في تعزيز استقرار علاقات العمل وتحقيق التوازن بين أطراف الإنتاج، بما ينعكس إيجابًا على تحسين شروط العمل. كما نوه معاليه إلى أهمية ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي باعتباره أداة أساسية لبناء بيئة عمل مستقرة ومنتجة، تسهم في تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وتدعم مبادئ العدالة والمساواة وتعزز السلم والاستقرار في المجتمعات العربية. ومن ثم ناقشت اللجنة جدول أعمالها الذي تضمن انتخاب هيئة المكتب، ومتابعة تنفيذ توصيات الدورة الرابعة والأربعين، إلى جانب بحث سبل المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي. وانتخبت اللجنة هيئة مكتبها، حيث تم اختيار السيد ناصر فلاح العازمي، ممثل عمال دولة الكويت، رئيسًا للجنة، والسيد محمدو ولد سيدي، ممثل أصحاب الأعمال من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، نائبًا للرئيس، والسيد حسن فقية من الجمهورية اللبنانية مقررًا. وفي ختام أعمالها، أصدرت اللجنة عدداً من التوصيات أكدت فيها على وحدة الحركة النقابية العربية وتعزيز التنسيق بين منظماتها وصون استقلالية العمل النقابي لمواجهة الأزمات والتحديات الراهنة، ودعت الدول العربية إلى مراجعة تشريعات العمل النقابي بما يواكب الأنماط الجديدة للعمل، والإسراع في التصديق على الاتفاقيات العربية الاتفاقيات العربية المعنية بالحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية. كما أكدت اللجنة على أهمية التزام الحكومات بالتشاور والتنسيق مع نقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال عند إعداد التقارير المرفوعة إلى لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية، وأوصت بتعزيز مشاركة الشباب في العمل النقابي، ورفع كفاءة وبناء قدرات وصقل مهارات المرأة النقابية، إلى جانب تكثيف برامج التدريب وبناء القدرات في مجالات المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وشددت اللجنة على ترسيخ مأسسة الحوار الاجتماعي كآلية دائمة لحل النزاعات العمالية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مع تعزيز دور الإعلام النقابي في مواكبة التطورات الراهنة، ودعت اللجنة منظمة العمل العربية إلى مواصلة تكثيف أنشطتها في مجالات التغير المناخي والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر والحوار الاجتماعي والحقوق والحريات النقابية، وتعزيز الوعي بأهمية العمل النقابي ونشر الثقافة النقابية بين العمال فيما يتعلق بمعايير العمل العربية والدولية. هذا وأدانت اللجنة الاعتداءات الإيرانية الغاشمة على عدد من الدول العربية وما صاحبها من استهداف للبنية التحتية والمنشآت الحيوية والمرافق المدنية والمطارات، معتبرةً ذلك عدوانًا سافرًا على سيادة الدول وتهديدًا لأمنها واستقرارها. وجددت اللجنة إدانتها للانتهاكات المتكررة للحقوق والحريات النقابية للعمال في دولة فلسطين من قبل سلطات الاحتلال، مطالبةً منظمة العمل الدولية بتكثيف جهودها لوقف اعتداءات سلطات الاحتلال بحق عمال وشعب فلسطين. كما أوصت لجنة الحريات النقابية بتأجيل انعقاد الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر العمل العربي، وتفويض المدير العام لمنظمة العمل العربية بتحديد موعد انعقادها لاحقًا في ظل ظروف أكثر ملاءمة. واختتمت اللجنة أعمالها بالإشادة بجهود المنظمة في تعزيز الحوار الاجتماعي وترسيخ الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة.

مجلس إدارة منظمة العمل العربية يدين الاعتداءات الإيرانية المتواصلة على دول عربية

بدعوة من منظمة العمل العربية، عقد مجلس إدارة منظمة العمل العربية دورته الرابعة بعد المئة، يومي4–5 أبريل / نيسان 2026 في القاهرة – جمهورية مصر العربية، برئاسة معالي الأستاذ حسن رداد وزير العمل في جمهورية مصر العربية، ونظرًا للظروف الراهنة، عُقدت أعمال الدورة بمشاركة جمعت بين الحضور المباشر وتقنية الاتصال المرئي عبر الفيديو كونفرنس، حيث شارك الشيخ راشدبن عامر المصلحي،سلطنة عمان، نائب رئيس مجلس الإدارة عن فريق أصحاب العمل، والمهندس ناصر بن عبد العزيز الجريد ،المملكة العربية السعودية، نائب لرئيس مجلس الإدارة عن فريق العمال، وشارك عن فريق الحكومات كل من أصحاب المعالي والسعادة: الدكتور خالد محمود محمد البكار، وزير العمل في المملكة الأردنية الهاشمية، والسيد عبد الله علي راشد النعيمي مستشار علاقات دولية في وزارة الموارد البشرية والتوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد بوعلام عيساوي مدير الدراسات القانونية والتعاون بوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والسيد معتصم أحمد صالح، وزير الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية في جمهورية السودان. وشارك عن فريق أصحاب الأعمال السيد محمدو ولد سيدي من الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وعن فريق العمال، الدكتور سر الختم الأمين عبد القادر من جمهورية السودان، و الأستاذ فواز الأحمد من الجمهورية العربية السورية . كما شارك في أعمال المجلس سعادة الوزير المفوض الدكتور رائد الجبوري مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية،ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وسعادة السيد محمد بن حسن العبيدلي المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأستاذ جمال قادري الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. هذا وقد شاركت معالي الدكتورة إيناس العطاري وزيرة العمل بدولة فلسطين بكلمة رسمية مسجلة تناولت بعمق تقرير أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة.

المطيري : "الاعتداءات الإيرانية، تزعزع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في دولنا والعالم"

تناول معالي الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمته الأوضاع الخطيرة التي تمرّ بها منطقتنا العربية، حيث تتقاطع تحديات الأمن والأمان مع مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورات العيش الكريم، جراء الاعتداءات الإيرانية المتواصلة التي طالت المنشآت المدنية والبنى التحتية الحيوية والموانئ والمطارات ومرافق المياه والطاقة وخطوط الإمداد والممرات الملاحية والسفن التجارية. وأشار إلى أن هذه الهجمات فرضت كلفةً متصاعدة على استمرارية الأعمال والخدمات، وأدّت

إلى تعطّل سلاسل الإمداد، وتفاقم الضغوط على الصناعة والتجارة والوظائف والخدمات اللوجستية وأسواق العمل، وأن حالة عدم اليقين بشأن أفق انتهاء الاعتداءات الإيرانية تسبب زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في دولنا العربية والعالم. ونوّه معاليه إلى أن فلسطين ولبنان والجولان السوري المحتل يدفعون أثمانًا باهظة من استمرار التصعيد العسكري لقوات الاحتلال على المدنيين والعمال والبنى التحتية وتتعاظم الاختناقات المعيشية التي تنهش قدرة الأسر على الصمود، فيما ترزح غزة تحت وطأة القصف والنزوح والحرمان، ويخوض الفلسطينيون معركة يومية من أجل المأوى والخبز والماء والدواء والحق في العمل والبقاء. وأدان معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية إقرارَ قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، الذي يضفي غطاءً قانونيًا للقتل الممنهج، ويشكل انتهاكًا صارخًا للمواثيق والاتفاقيات الدولية. مضيفاً: "إننا، إذ نجدد دعمنا الثابت لعمال وشعب فلسطين، نؤكد أن هذا الموقف سيظل جزءًا أصيلًا من رسالتنا القومية والإنسانية، حتى يستعيدوا حقوقهم كاملة غير منقوصة، وفي مقدمتها إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية". هذا وجدد معالي الأستاذ فايز علي المطيري التهنئة إلى معالي السيد حسن رداد، وزير العمل في جمهورية مصر العربية، رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية، في مشاركة معاليه الأولى في اجتماعات المنظمة الدستورية، متمنيًا له كل التوفيق والسداد في أداء مهامه.

"رداد" يشيد بالجهود التي يبذلها " المطيري" في قيادة هذه المنظمة العريقة وتعزيز حضورها ومكانتها.

أكد معالي السيد حسن رداد رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية في افتتاح أعمال الدورة (104)، أن انعقاد هذه الدورة يأتي تتويجاً لجهود متواصلة، ومتابعة حثيثة لأعمال المنظمة، بهدف النهوض بأوضاع العمل والعمال في وطننا العربي الكبير، وتحقيق التنمية المستدامة. وأشار معاليه إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الدول العربية، في ظل التحديات والمستجدات التي يشهدها عالم العمل على المستويين الإقليمي والدولي، وتقدم بالشكر لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، على ما يبذله من جهود مضنية ومخلصة في قيادة دفة هذه المنظمة العريقة وتعزيز مسيرتها على المستويين الإقليمي والدولي وأن يضعها في مكانة مرموقة بين المؤسسات الدولية الفاعلة في مجال العمل. وأضاف: "تنعقد هذه الدورة في ظل ظروف استثنائية ودقيقة للغاية، تتعرض لها منطقتنا العربية، بل والعالم بأسره. فالمنطقة العربية تشهد تصاعداً خطيراً في الأحداث والتوترات. وإن ما نشهده من اعتداءات همجية، وتصعيد عسكري غير مسبوق، يمثل خرقاً صارخاً وصريحاً لكل مبادئ وقواعد القانون الدولي، ومواثيق الأمم المتحدة. إن استهداف المنشآت المدنية والسكنية، وسقوط الضحايا المدنيين الأبرياء هي جرائم حرب بشعة لا يمكن السكوت عنها أو التغاضي عنها تحت أي ذريعة كانت. هذه الاعتداءات تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، وتقوض كل فرص التعايش السلمي والاستقرار في المنطقة". وشدد على أن هذه التطورات ألقت بآثارها الوخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأثرت سلباً في أسواق العمل العربية، وفاقمت من معدلات البطالة والفقر وأعباء المعيشة. كما جدد الدعوة إلى تحرك المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياتهم الإنسانية والقانونية، والضغط من أجل الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، ووقف الاعتداءات على لبنان واحترام سيادته وسلامة أراضيه، مؤكداً أن السلام العادل والدائم هو الخيار الاستراتيجي الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، قال معاليه "لا يمكننا أن نغفل أو نتناسى ما يعانيه عمال وشعب فلسطين الشقيق من جراء الاعتداءات الهمجية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية فهم يتعرضون يومياً لأبشع أشكال القمع والتنكيل والقتل والاضطهاد وتمارس ضدهم سياسة العقاب الجماعي، والاعتقال التعسفي، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وتوسيع الاستيطان، وفرض الحصار الظالم". مؤكداً دعم منظمة العمل العربية الكامل لصمود عمال وشعب فلسطين، والتمسك بحقوقه الثابتة وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

الجبوري: "تؤكد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعمها الكامل لمنظمة العمل العربية، باعتبارها أحد الأذرع الفنية الهامة للعمل العربي المشترك".

جدد الدكتور رائد علي صالح الجبوري، وزير مفوض ومدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية بقطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في كلمته إدانة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، للاعتداءات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيرة، في إنتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأضاف أن انعقاد هذه الدورة يأتي في ظرف إقليمي بالغ التعقيد، قائلاً:" تشهد منطقتنا العربية تداعيات أزمات وصراعات متسارعة، وحرب ألقت بظلالها على مختلف مسارات التنمية، وأثرت بشكل مباشر على استقرار أسواق العمل، ومستويات التشغيل، والقدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المنشود." كما شدد على أهمية العمل العربي المشترك وتكثيف جهود التنسيق لمواجهة هذه التحديات، ودعم استقرار مجتمعاتنا العربية، وصون مكتسباتها التنموية. وأشار إلى أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تابعت باهتمام الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس، والتي تعكس في مجملها توازناً ملحوظاً بين القضايا ذات البعد الإنساني، والملفات المالية والإدارية، والتوجهات الإستراتيجية المستقبلية. وأشاد بمشاركة المنظمة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخيرة في دورتها العادية (117)، وإثرائها للملف الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقده على القمة العربية المقبلة ال(35)، بإدراج موضوعين ضمن هذا الملف. وفيما يتعلق بتقرير أوضاع عمال الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، أشار إلى حجم التحديات الإنسانية والاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، مؤكداً أهمية إستمرار دعم قضية العرب المركزية وإيلائها الأولوية في صدارة العمل العربي المشترك. وأكد "الجبوري" في ختام كلمته دعم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمنظمة العمل العربية، باعتبارها أحد الأذرع الفنية الهامة للعمل العربي المشترك، وحرصها على مواصلة التنسيق والتعاون معها، بما يعزز من تكامل الجهود في تنفيذ المبادرات والبرامج ذات الأولوية، خاصة في مجالات التحول الرقمي، وتنمية المهارات، وريادة الأعمال.

هذا وتضمن جدول أعمال الدورة عددًا من البنود الرئيسية: ومنها تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة، ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة (103) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، كما شمل المسائل المالية والإدارية، وفي مقدمتها الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء، وكذلك مشروع خطة وموازنة منظمة العمل العربية للعامين 2027-2028، كما تضمن عرضًا لنتائج أعمال الدورة (46) للجنة الخبراء القانونيين، ونتائج أعمال الدورة (24) للجنة شؤون عمل المرأة العربية، إضافة إلى نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الحريات النقابية. كما شمل تقريرًا عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين (103) و(104) لمجلس الإدارة، وتضمن أيضًا التقارير التكميلية للسيد المدير العام، إلى جانب تقرير حول مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية 2045. وتم إضافة بندين أولهما تداعيات الحرب الإيرانية على المنطقة العربية وتأثيرها على منظمة العمل العربية، وثانيهما دعم تطوير مراكز التدريب المهني في جمهورية السودان.

وقرر مجلس الإدارة، في ضوء تداعيات الأحداث والظروف التي تمر بها المنطقة العربية، تأجيل موعد انعقاد الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر العمل العربي، مع تفويض المدير العام لمكتب العمل العربي بتحديد الموعد الجديد لانعقادها وفقًا لما تقتضيه التطورات المستجدة للأحداث.

منظمة العمل العربية تعقد دورة تدريبية وطنية حول الحماية الاجتماعية وآليات فض منازعات العمل

افتتحت منظمة العمل العربية الدورة التدريبية الوطنية لصالح الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، تحت عنوان: "الحماية الاجتماعية وآليات فض منازعات العمل الفردية والجماعية في ظل قانون العمل الجديد"، بحضور 31 مشارك ومشاركة، وذلك في إطار التعاون المشترك والجهود الرامية إلى تعزيز الوعي القانوني وبناء قدرات القيادات النقابية. وأكد معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في كلمته الافتتاحية التي ألقاها نيابة عنه المستشار إسلام سناء، مدير إدارة الحماية الاجتماعية، أهمية هذه الدورة في دعم مسيرة العمل النقابي في مصر، مشيدًا بالدور الذي يضطلع به السيد عبد المنعم الجمل، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، في تدريب ورفع كفاءة القيادات العمالية، بما يعكس عمق الرؤية المستقبلية والجهود الملموسة في بناء القدرات وتعزيز المهارات. وأوضح أن إصدار قانون العمل المصري الجديد رقم (14) لسنة 2025 يعد مرحلة مهمة من التطور التشريعي في مجال تنظيم علاقات العمل، ويعكس توجهًا واضحًا نحو تحديث الإطار القانوني المنظم لعلاقة العمل بما يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على الحقوق المشروعة للعمال، ويعزز مناخ العمل اللائق والمنتج. منوهاً أن هذه الدورة تهدف إلى تعميق المعرفة بأبعاد الحماية الاجتماعية وآليات تسوية منازعات العمل الفردية والجماعية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار في بيئة العمل وترسيخ ثقافة الحوار والتسوية السلمية للنزاعات، مشيراً إلى أن تعزيز وعي القيادات النقابية بالنصوص القانونية وآليات تطبيقها يمثل ضرورة أساسية لحماية كرامة العامل وصون حقوقه لا سيما في ظل التحديات الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية، والتي أثرت على أسواق العمل، مؤكدًا أن الحوار الاجتماعي بات ضرورة حتمية للحد من تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية، بما يحافظ على حقوق العمال وديمومة عمل المؤسسات، في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية. ومن جانبه، أكد السيد عبد المنعم الجمل، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، التي ألقاها نيابة عنه السيد عيد مرسال الأمين العام للاتحاد، اعتزازه بالتواجد وسط كوكبة من قيادات العمل النقابي في ظل عالم يشهد متغيرات متسارعة تفرضها التكنولوجيات المتقدمة، مشيرًا إلى أن التوسع في الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة يفرض تحديات حقيقية على أسواق العمل، وقد ينعكس سلبًا على العمال ويزيد من معدلات البطالة، خاصة في ظل ما تشهده الاقتصادات من ارتفاع متزايد في معدلات التضخم نتيجة الأزمات الراهنة. وشدد على أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، بوصفه ممثلًا أصيلًا للحركة النقابية المصرية العريقة، منفتح على كافة الأفكار والمبادرات التي من شأنها تعزيز الأوضاع العمالية، ويولي اهتمامًا كبيرًا بأنشطة التدريب والتثقيف من أجل تطوير مهارات العامل المصري وقدراته وإمكاناته. وتناقش الدورة التدريبية الوطنية عددًا من الموضوعات المهمة، تشمل الإطار العام في قانون العمل المصري وفض المنازعات، والمفاوضة الجماعية وتفعيل أدوار النقابات في تسوية المنازعات، إلى جانب المحاكم العمالية المتخصصة وآليات فض منازعات العمل الفردية والجماعية، بما يعزز من قدرة القيادات النقابية على مواكبة التطورات التشريعية والتعامل الفاعل مع التحديات المستجدة في بيئة العمل.

منظمة العمل العربية تعقد ندوة وطنية في تونس حول التغطية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم

عقدت منظمة العمل العربية (المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس)، ندوة وطنية لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية حول "التغطية الاجتماعية لفائدة العمال في القطاع غير المنظم"، وذلك يوم الأربعاء 22 أبريل / نيسان 2026، بالعاصمة التونسية، بحضور 67 مشاركة ومشاركًا من إطارات وزارة الشؤون الاجتماعية، وممثلين عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمعهد الوطني للصحة والسلامة المهنية. واستهلت الندوة أعمالها بكلمة ترحيبية ألقاها السيد وليد اللموشي، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس، رحّب خلالها بالمشاركين وبمعالي وزير الشؤون الاجتماعية السيد عصام الأحمر، متوجهًا بالشكر إلى معالي السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، لدعمه المتواصل للبرامج الهادفة إلى تعزيز منظومة العمل والحماية الاجتماعية في الدول العربية. وأكد معالي السيد عصام الأحمر وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية في كلمته الافتتاحية أن إدماج الفئات العاملة في القطاعين غير المنظّم والموازي هو تحوّل نوعي في مقاربة الحماية الاجتماعية من منطق انتقائي محدود إلى منطق شمولي قائم على الحقوق وذلك بوضع الأطر القانونية الملائمة له والتي تستجيب لنوعية النشاط المعتمد، مبرزًا أنّ الأنماط الجديدة للعمل كاقتصاد المنصات أصبح يستقطب العديد من الناشطين دون وجوبية دفع المساهمات في تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في حين أن الدولة تعمل على تمويل العديد من البرامج ومنح الإمتيازات وتحسين جودة المنافع المقدّمة حتى تصبح الحماية الاجتماعية خياراً جاذباً وليس مجرّد إلتزاماً مفروضاً على المواطن للتمتع بحقّه في التغطية الصحية والاجتماعية كما ينصّ عليه الدستور التونسي. وهدفت الندوة الوطنية إلى توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر إدماجًا لمختلف الشرائح الاجتماعية، ولا سيما الفئات الهشة والأكثر احتياجًا، واستعراض آليات شمول العاملين في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم، وتعزيز الاستثمار الأمثل لأموال مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية بما يضمن استدامتها وقدرتها على مواجهة الأزمات. وتناول برنامج الندوة عددًا من المحاور المتخصصة، شملت: واقع أنظمة الضمان الاجتماعي في تونس، ومعضلات وإمكانيات إدماج القطاع غير المنظم، وتمويل الحماية الاجتماعية الشاملة، كما خُصص محور حول تطوير آليات الرقابة المؤسساتية في القطاع غير المنظم. وفي ختام أعمال الندوة، وبعد مناقشات معمقة وتبادل لوجهات النظر بين السيدات والسادة المشاركين، تم إقرار عدد من التوصيات الهادفة إلى تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية: ملاءمة أنظمة الضمان الاجتماعي مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، إدماج البعد الديمغرافي في تصميم السياسات الاجتماعية، تعزيز التنسيق المؤسساتي بين هياكل الرقابة، تدعيم القدرات البشرية لهياكل الرقابة، إرساء مبدأ قابلية نقل الحقوق والمرونة بين الأنظمة، رقمنة خدمات الحماية الاجتماعية وتطوير وسائل الدفع، الانتقال نحو منظومة رقابة رقمية متكاملة، إرساء حوافز وإجراءات مبسطة للانخراط. واختُتمت أعمال الندوة بتوزيع الشهادات على السيدات والسادة المشاركين، والتأكيد على أن توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة العمال في القطاع غير المنظم يعتبر أساساً، بما ينسجم مع توجهات الحكومة التونسية، و أهداف منظمة العمل العربية في دعم سياسات حماية اجتماعية أكثر شمولًا وإنصافًا واستدامة في الدول العربية.

لجنة شؤون عمل المرأة العربية تعقد دورتها الخامسة والعشرين لبحث تداعيات الحرب الإقليمية على المرأة العربية

بدعوة من معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، عقدت لجنة شؤون عمل المرأة العربية دورتها الخامسة والعشرين، يوم الأربعاء الموافق 20 مايو/أيار 2026، عبر تطبيق زووم، وذلك استجابةً للتحديات التي تشهدها المنطقة العربية في ظل تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة، وانعكاساتها على أوضاع المرأة العربية العاملة.

واستُهلت أعمال الدورة بكلمة افتتاحية لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقاها نيابةً عنه الأستاذ إسلام سناء، مدير إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل، أكد فيها أن انعقاد هذه الدورة يأتي في ظرف إقليمي بالغ التعقيد، تشهد فيه المنطقة أزمات وحروباً ألقت بظلالها على المجتمعات وأسواق العمل في عدد من الدول العربية.

وأشار معاليه إلى أن المرأة العربية العاملة تضطلع، في أوقات الأزمات، بدور محوري في حماية النسيج الاجتماعي، وتعزيز الصمود الأسري، وترسيخ قيم التماسك والسلم المجتمعي، موضحاً أن تداعيات الحرب الإقليمية الراهنة أدت إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة، شملت تعطل سلاسل الإمداد، وتراجع الاستثمارات، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وتأثر الخدمات اللوجستية والبنى التحتية في عدد من الدول العربية، الأمر الذي انعكس على أوضاع العمل والإنتاج ومستويات الحماية الاجتماعية، وامتد أثره إلى مختلف فئات المجتمع، وفي مقدمتها المرأة العربية. وأشاد بالدور الفاعل الذي تقوم به المرأة العربية رغم الظروف القاسية، وبقدرتها الاستثنائية على الصمود والتكيف وتحمل المسؤولية، باعتبارها ركيزة أساسية لاستقرار الأسرة العربية، وحاضنة لقيم التضامن والتكافل المجتمعي. كما وجّه معاليه تحية تقدير إلى المرأة العاملة الفلسطينية، مؤكداً أنها تقدم نموذجاً خالداً في الصبر والثبات والدفاع عن الكرامة الإنسانية، رغم ما تعانيه من فقد ونزوح وحصار واستهداف يومي. ووجّه التحية إلى النساء العاملات في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات، تقديراً لما يبدينه من قوة وصبر وإصرار على حماية مجتمعاتهن في أصعب الظروف. من جهتها، أشادت الدكتورة سناء العصفور، الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية ورئيس لجنة المرأة بالاتحاد العام لعمال الكويت، بالدعم المتواصل الذي تقدمه منظمة العمل العربية لقضايا المرأة العربية، معربة عن تقديرها لمعالي الأستاذ فايز علي المطيري، ولعضوات اللجنة ممثلات أطراف الإنتاج الثلاثة، على مشاركتهن الفاعلة في هذه اللجنة. وأكدت أن الحرب الراهنة، بأبعادها العسكرية والاقتصادية والنفسية، فرضت تحديات متسارعة على واقع المرأة العربية، الأمر الذي استوجب عقد هذه الدورة لمناقشة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، وتسليط الضوء على أهمية تعزيز الأدوار المجتمعية الداعمة للمرأة، وتذليل العقبات التي تحد من قدرتها على الصمود والمشاركة الفاعلة في سوق العمل والتنمية. كما استعرضت الأستاذة دينا سعيد، رئيسة وحدة المرأة والطفل وذوي الإعاقة، عرضاً حول موضوع "المرأة العربية في ظل الحرب الإقليمية: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأدوار المجتمعية"، تناول أبرز التحديات التي تواجه المرأة العاملة العربية نتيجة الأزمات الممتدة. وشهدت أعمال الدورة مداخلات وعروضاً مرئية من عضوات اللجنة، استعرضن خلالها عدداً من المبادرات الوطنية والاستراتيجيات والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة العربية، وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، ودعم مشاركتها الفاعلة في سوق العمل. وقد تضمن جدول أعمال الدورة بندين رئيسيين، هما: التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المرأة العربية في ظل الحرب الإقليمية التي تشهدها المنطقة العربية، وسبل دعم المرأة العربية في مواجهة الأزمات، واستعراض أهم المبادرات المجتمعية التي تقوم بها لمواجهة هذه التحديات. وفي ختام أعمالها، أقرت اللجنة عدداً من التوصيات، من أبرزها: تطوير تشريعات عمل مرنة تضمن استمرارية تشغيل النساء، توسيع برامج الشمول المالي الرقمي للنساء، الاستثمار في برامج التدريب، إدماج اقتصاد الرعاية ضمن خطط الاستجابة، تعزيز خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتأثرات بالحروب والنزاعات.

منظمة العمل العربية تناقش أثر حرب المعلومات على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

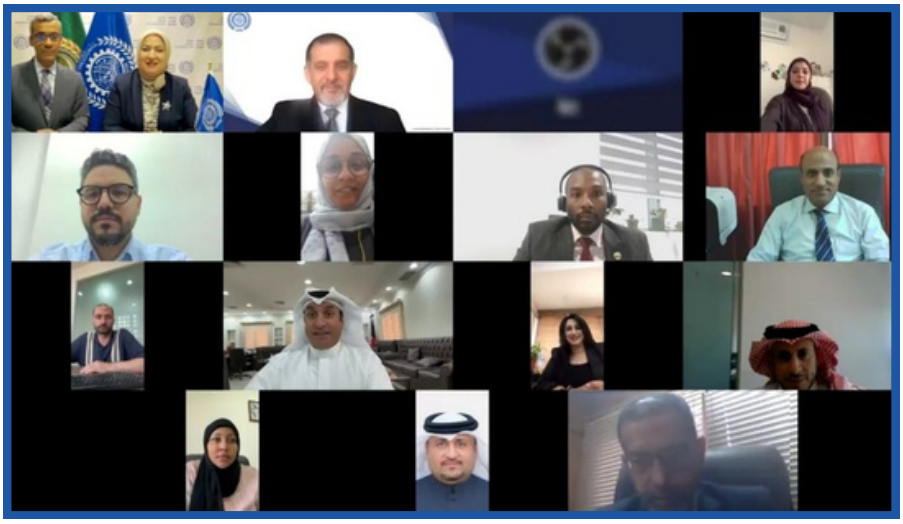

عقدت منظمة العمل العربية/ إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات، عبر منصة "زووم"، يوم الاثنين 22 يونيو/حزيران 2026، ندوة تفاعلية بعنوان "الإعلام في زمن الحرب: أثر حرب المعلومات على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي"، بمشاركة 48 مشاركًا ومشاركة يمثلون 14 دولة عربية، إلى جانب ممثلين عن 6 منظمات عربية متخصصة. وفي مستهل أعمال الندوة، رحب معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية بالسادة الحضور من خلال كلمة ألقتها نيابة عنه الدكتورة رانية رشدية، المشرفة على إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات، أشار خلالها إلى أنه في زمن الحروب، تستهدف العقول كما تستهدف المواقع والمنشآت الحيوية، وتغدو المعلومة ساحة مواجهة موازية في معركة غير متكافئة. مضيفاً: "فالحديث عن الإعلام في زمن الحرب يتجاوز التغطية والمتابعة، ليشمل مسؤولية أكبر تقع على عاتقنا جميعًا، وتمس استقرار دولنا ومجتمعاتنا، وتمتد آثارها إلى الرأي العام والسلم الاجتماعي". مؤكداً أن المعلومة أصبحت أداة تأثير فاعلة؛ يتداخل فيها الخبر بالاتجاه، والتحليل بالتوجيه، والسردية بالموقف، بما ينعكس على وعي المجتمعات، وثقة الناس، واستقرار الأسواق، وبيئة الأعمال، والتماسك الاجتماعي. وأن الإعلام تجاوز دوره كوسيلة لنقل الوقا ئع، ليصبح أداة مؤثرة في تشكيل الإدراك العام، وتوجيه السلوك الاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ الثقة أو زعزعتها. وأن الاتصال المؤسسي المسؤول أصبح ضرورة لا غنى عنها لحماية مؤسساتنا من الشائعات والتضليل، ولدعم الاستقرار في أوقات الأزمات، منوهاً:"انطلاقًا من أهداف منظمة العمل العربية ورسالتها، نطرح هذا الموضوع من زاوية تربط بين المعلومة الموثوقة، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والحوار ثلاثي الأطراف، والمسؤولية المؤسسية. فالعلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة تقوم في جوهرها على الثقة، ولا يمكن أن يزدهر الحوار الاجتماعي، ولا أن تؤتي السياسات ثمارها، في بيئة يضعف فيها اليقين، وتختلط فيها الحقائق بالشائعات، وتغيب فيها قنوات التواصل المسؤول. ولذلك، فإن تعزيز الثقة يبدأ من ترسيخ الشفافية، وضمان التدفق المنتظم للمعلومات الدقيقة، بما يعزز قدرة المؤسسات على الصمود، والتعامل الرشيد مع التحديات." ناقشت الندوة أثر حرب المعلومات والتغطيات الإعلامية في زمن الحرب على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأكدت أهمية الحوار الاجتماعي والاتصال المؤسسي في مواجهة الشائعات والتضليل الإعلامي، وضرورة تطوير أدوات أكثر فاعلية لحماية الفضاء الرقمي وتعزيز الثقة العامة في أوقات الأزمات، وتخللتها مداخلات للسيدة سناء واكد، عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا، والسيد محمد العرادة، مستشار الاتحاد العام لعمال الكويت، والأستاذة مها الشمري، مدير إدارة العلاقات العامة بوزارة العمل بدولة قطر، والأستاذة ربا ناصر الدين، رئيسة وحدة العلاقات العامة والإعلام بوزارة العمل بدولة فلسطين، وخرجت بعدد من التوصيات، من أبرزها: إدماج التربية الإعلامية في المناهج التعليمية، وإنشاء مراكز وطنية للتحقق من المعلومات، وتطوير استراتيجيات الاتصال المؤسسي الرقمي، وتعزيز الشفافية الحكومية، وتدريب الموظفين على إدارة الأزمات الإعلامية، ودعم البحث العلمي في مجال حرب المعلومات، وتطوير التشريعات، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة الحملات المعلوماتية العابرة للحدود، إعداد استراتيجية عربية لمكافحة حرب المعلومات، وإعداد استراتيجية عربية لمكافحة حرب المعلومات، موجهة إلى أطراف الإنتاج الثلاثة. وفي ختام أعمال الندوة، شكر المتداخلون منظمة العمل العربية ومديرها العام معالي الأستاذ فايز المطيري على طرح هذا الموضوع الحيوي الذي يهم أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

"المطيري" يشارك في أعمال الدورة 58 للجنة التنسيق العليا ويوقع مذكرة تفاهم مع اتحاد الجامعات العربية

شارك معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، في أعمال الدورة العادية الثامنة والخمسين للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، التي عُقدت خلال الفترة 22– 24 يونيو/حزيران 2026 في العاصمة الأردنية عمّان، برئاسة معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة، وباستضافة من اتحاد الجامعات العربية، وبمشاركة رؤساء ومديري المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية الأعضاء. وشهدت أعمال الدورة مناقشة عدد من الموضوعات الاستراتيجية المدرجة على جدول الأعمال، وفي مقدمتها متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة، واستعراض نتائج المنتدى العربي السنوي الأول للذكاء الاصطناعي، وبحث آليات إنشاء مرصد عربي للذكاء الاصطناعي يعتمد على البيانات الضخمة، إلى جانب مناقشة قضايا التكامل التجاري العربي، وأمن الطاقة والغذاء، والتحول الرقمي، وحوكمة الذكاء الاصطناعي، وخطط عمل المنظمات والمؤسسات العربية المشتركة. كما تناولت الاجتماعات المنصة العربية للتنمية المستدامة، والرؤية العربية 2045، وعددًا من الموضوعات التنظيمية الرامية إلى تطوير منظومة العمل العربي المشترك وتعزيز كفاءة التنسيق بين مؤسساته المختلفة.

وخلال كلمته، استعرض معالي الأستاذ فايز علي المطيري أبرز إنجازات منظمة العمل العربية خلال السنوات العشر الماضية، وما شهدته المنظمة من تطوير في برامجها وأنشطتها ومبادراتها، دعمًا لقضايا العمل والعمال في الوطن العربي، وتعزيزًا للحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وتوسيعًا لمجالات التعاون العربي في مجالات التشغيل، وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية، ومعايير العمل العربية، ومواكبة التحولات المتسارعة في أسواق العمل العربية. وأكد معاليه أن منظمة العمل العربية، انطلاقًا من رسالتها القومية ودورها المتخصص ضمن منظومة العمل العربي المشترك، حرصت على تعزيز حضورها، وتطوير أدوات عملها، وتوسيع شراكاتها مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية ذات الصلة، بما يسهم في دعم جهود الدول العربية لمواجهة تحديات البطالة،

والتحولات الرقمية، وأنماط العمل الجديدة، لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وقد حرصت المنظمة على إصدار عدد من التقارير حول تداعيات الحرب الإقليمية، التي شهدتها منطقتنا العربية، تناولت؛ أثر تعطل سلاسل الإمداد الإقليمية على الاقتصادات العربية، والسلامة والصحة المهنية والدعم النفسي والاجتماعي للعاملين في القطاعات الحيوية خلال الأزمات، ودور الحوار الاجتماعي في الحد من تداعيات الحرب الإقليمية على المنطقة العربية.

كما ثمّن معاليه الدور الكبير الذي اضطلع به معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، خلال فترة ولايته 2016–2026، في دعم منظومة العمل العربي المشترك، وتعزيز التنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة، وإسناد جهودها في خدمة القضايا العربية ذات الأولوية.

وعرفانًا وتقديرًا لهذه المسيرة الدبلوماسية الحافلة بالعطاء والإنجازات لاستكمال الدور المحوري لجامعة الدول العربية، قدّم معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، درعًا تكريميًا لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، تقديرًا لجهوده المخلصة في دعم منظمة العمل العربية واعتزازًا بإسهاماته المقدّرة في ترسيخ وتعزيز التكامل بين مؤسسات العمل العربي المشترك. كما كرّم معالي الأستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، سعادة السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، تقديرًا لدوره البارز وجهوده المقدرة في خدمة قضايا الأمة العربية ودعم منظومة العمل العربي المشترك.

"المطيري" و "سلامة" يوقعان مذكرة التفاهم

وعلى هامش أعمال لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، تم توقيع مذكرة تفاهم بين اتحاد الجامعات العربية ومنظمة العمل العربية، بهدف تعزيز التعاون المؤسسي، وتبادل الخبرات والمعارف، وإطلاق برامج ومبادرات مشتركة في المجالات ذات الاهتمام المتبادل، بما يسهم في دعم جهود التنمية المستدامة وتعزيز التكامل بين مؤسسات العمل العربي المشترك، والربط بين منظومة التعليم العالي وأسواق العمل العربية، من خلال دعم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل العربي، والمساهمة في تطوير المهارات المستقبلية، والمهارات الرقمية، ومهارات الذكاء الاصطناعي، بما يعزز جاهزية الكفاءات العربية للتعامل مع التحولات المتسارعة في عالم العمل، ويدعم جهود التشغيل والتنمية البشرية في الدول العربية.

وخرجت الدورة الثامنة والخمسون للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بعدد من التوصيات الرئيسية التي عكست أولويات المرحلة ومتطلبات تعزيز العمل العربي المشترك، وفي مقدمتها مواصلة متابعة نتائج اجتماعها الاستثنائي الخاص بالتعامل مع تداعيات العدوان الإسرائيلي على فلسطين، ودعت إلى تعزيز التنسيق مع مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب لتقديم المساعدات اللازمة. وثمنت اللجنة نتائج المنتدى العربي السنوي الأول للذكاء الاصطناعي الذي عقد بمدينة العلمين الجديدة، ودعت الدول العربية إلى دعم جهود التحول نحو الطاقة المتجددة، وتطوير مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتشجيع الاستثمارات الإقليمية والدولية لتعزيز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط والغاز. كما دعت إلى مواصلة إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية، وتوحيد السياسات الاقتصادية والضريبية، وتطوير اتفاقيات تجارة حرة أكثر شمولاً، إلى جانب تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات بشكل متكامل. وأشارت في توصياتها الى التهديدات المناخية التي تواجه إنتاج الغذاء العربي، داعية إلى تطوير أساليب الزراعة الذكية وتوسيع استخدام التقنيات المقاومة للجفاف، ودعم القطاع الزراعي عبر تسهيل التمويل وتحديث البنية التحتية الزراعية.

وتأتي مشاركة منظمة العمل العربية في هذه الدورة تأكيدًا لحرصها على مواصلة دورها الفاعل ضمن منظومة جامعة الدول العربية، والإسهام في تطوير المبادرات والبرامج العربية المشتركة، بما يخدم أولويات التنمية في الوطن العربي، ويعزز قدرة المؤسسات العربية المتخصصة على الاستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية.

منظمة العمل العربية تُدين الاعتداءات على منشآت مدنية ومناطق سكنية في دول عربية

تُدين منظمة العمل العربية، بأشدّ العبارات، الاعتداءات والهجمات الإيرانية التي استهدفت منشآتٍ ومرافق مدنية ومطارات ومناطق سكنية في عددٍ من الدول العربية، وتعدّها انتهاكًا صارخًا لسيادتها، وتهديدًا مباشرًا لأمن المدنيين وسلامتهم، وتقويضًا لمساعي السلام والاستقرار في المنطقة.

وتؤكد منظمة العمل العربية أن أي عدوانٍ على سيادة الدول العربية ووحدة وسلامة أراضيها مرفوضٌ تمامًا، ويتعارض مع مبادئ حسن الجوار، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي. كما تُعرب عن تضامنها الكامل مع الدول العربية المتضررة من هذه الاعتداءات، مؤكدةً قدرة دولنا العربية على حماية أمنها وصون سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، والتعامل بحزم مع أي تهديدٍ خارجي يمسّ سيادتها أو يعرض أمنها للخطر. هذا و تشدد المنظمة على أن استهداف المنشآت المدنية والبنى الحيوية، وعلى رأسها المطارات والمرافق الخدمية، يخلّف تبعاتٍ مباشرة على أوضاع العمل وسلامة العاملين واستمرارية الخدمات الأساسية، بما ينعكس على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويهدد أمن واستقرار المنطقة.

حفظ الله دولنا العربية من كل مكروه، وأدام عليها نعمة الأمن والأمان.

منظمة العمل العربية تُحذّر من تداعيات استمرار التصعيد على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية

تُدين منظمة العمل العربية استمرار الاعتداءات والهجمات الإيرانية التي طالت منشآتٍ ومرافق مدنية ومناطق سكنية وبنىً خدمية، وما يصاحبها من تصعيدٍ خطير يُهدّد السِّلم الأهلي ويُزعزع الأمن والاستقرار، والتي تمثل انتهاكًا صارخًا لسيادة الدول العربية ووحدة وسلامة أراضيها، وتعارضًا مع مبادئ حسن الجوار وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتحذر المنظمة أن مواصلة استهداف المنشآت والبنى التحتية الحيوية، ولا سيّما مرافق المياه والطاقة والمطارات والموانئ،وإلحاق أضرار مباشرة بها، يُنذر بتداعياتٍ إنسانية ومعيشية خطيرة، ويُفاقم الضغوط على الاقتصادات الوطنية، عبر تعطّل النشاط الاقتصادي، وتراجع الإنتاجية، وارتفاع كُلف التشغيل، بما ينعكس سلبًا على أسواق العمل والدخل وفرص التشغيل، ويعرّض سلامة العاملين للخطر، مواطنين ووافدين. كما تؤكد المنظمة أن تهديد الممرات الملاحية الدولية واستهداف السفن التجارية يعرّض سلاسل الإمداد والتوريد لاضطراباتٍ حادة، ويرفع كُلف الشحن والتأمين، ويدفع نحو زيادة أسعار السلع الأساسية والطاقة، بما يفاقم تكلفة المعيشة ويهدد الأمن الغذائي والدوائي ويقوّض سبل العيش لدى العمال والفئات الأكثر تأثراً.

وانطلاقًا من مسؤوليتها القومية، تُرحب منظمة العمل العربية باعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2817 بتاريخ 11 مارس 2026، الذي أدان الهجمات الإيرانية وطالب بوقفها الفوري، وتناشد المجتمع الدولي، والأمم المتحدة ومجلس الأمن، اتخاذ إجراءات عاجلة وفاعلة لوقف هذه الأعمال العدائية، وضمان حماية العمال والمدنيين والمنشآت والبنى الحيوية، وتأمين التشغيل الآمن لمرافق المياه والطاقة والخدمات العامة، وتحييد المرافق الحيوية وخطوط الإمداد عن دائرة الاستهداف.

وتجدد منظمة العمل العربية تضامنها الكامل مع الدول العربية المتضررة، ودعمها لجهودها في حماية أمنها وصون سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها.

حفظ الله دولنا العربية من كل مكروه، وأدام عليها نعمة الأمن والاستقرار.

مجلس إدارة منظمة العمل العربية يصدر بياناً بشأن:
إدانة الاعتداءات الإيرانية المتواصلة على دول عربية

إن مجلس إدارة منظمة العمل العربية، في دورته الرابعة بعد المئة، المنعقدة في القاهرة، بجمهورية مصر العربية، يومي 4 -5 نيسان/ أبريل 2026 يدين الاعتداءات الإيرانية التي استهدفت منشآتٍ حيوية ومرافئ بحرية وناقلات نفط وبنىً تحتية ومرافق الكهرباء والمياه و خزانات الوقود والمنشآت المدنية في المنطقة العربية، والذي يُعدّ انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وما ترتب عليها من خسائر بشرية وأضرار مادية تمسّ أمن المدنيين والمقيمين وسلامة العاملين، ويؤكد دعمه لسيادة الدول العربية المتضررة وسلامة أراضيها.

ومع استمرار الاعتداءات العسكرية في أسبوعها الخامس، يعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء تصاعد المخاطر على الممرات البحرية وخطوط الإمداد الحيوية، وما يترتب على ذلك من اضطرابٍ في سلاسل التوريد وارتفاع كلف النقل والتأمين، بما ينعكس على أسعار السلع الأساسية، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ويرحب مجلس إدارة منظمة العمل العربية بقرارات الإدانة الدولية التالية:-

1- قرار مجلس الأمن رقم (2817) لعام (2026) الذي أدان الهجمات وشدد على حماية المدنيين والأعيان المدنية واحترام حرية الملاحة.

2- قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر بتاريخ 25 مارس 2026، بشأن الآثار المترتبة على حقوق الإنسان للهجمات الإيرانية التي استهدفت دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، الذي أكد إدانته الشديدة للهجمات الغاشمة بالصواريخ والطائرات المسيّرة، معتبراً إياها انتهاكاً للقانون الدولي وتهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، وأكد القرار بشكل واضح أن هذه الهجمات استهدفت دولاً ليست أطرافاً في النزاع.

3- قرار مجلس منظمة البحرية الدولية رقم (36/3) الذي تم اعتماده خلال الدورة غير العادية السادسة والثلاثين للمجلس، والذي يدين بأشد العبارات التهديدات والهجمات الإيرانية ضد السفن.

4- قرار مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو)، خلال دورته الـ(237)، الذي أدان بشدة انتهاك الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسيادة الدول المتأثرة وتعريضها سلامة الطيران المدني للخطر، حيث ان تلك الهجمات التي نفذتها إيران تشكل أعمالا غير مشروعة تهدد سلامة وأمن الطيران المدني الدولي.

وجميع البيانات التي أدانت هذا العدوان الغاشم.

ويشدد مجلس إدارة منظمة العمل العربية على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية، وتحييد الدول العربية عن دائرة الاستهداف، كما يدعو المجتمع الدولي إلى تحركٍ عاجل لدعم مسار خفض التصعيد وفق قرارات الشرعية الدولية، بما يكفل حماية المدنيين واستدامة الخدمات الأساسية.

ويجدد مجلس إدارة منظمة العمل العربية تضامنه الكامل مع الدول العربية المتضررة جراء الاعتداءات الإيرانية، ويؤكد استعداد المنظمة لتكثيف التعاون والتنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية الأعضاء، دعمًا لقضايا العمل والعمال واستمرارية الخدمات في أوقات الحروب والأزمات.

حفظ الله دولنا العربية من كل مكروه، وأدام عليها نعمة الأمن والاستقرار".

بيان منظمة العمل العربية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 2026

في الثامن من مارس/آذار من كل عام، نحتفي باليوم العالمي للمرأة بوصفه مناسبة دولية لتجديد الالتزام الجماعي بقيم العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، وللتأكيد على أن حقوق المرأة جزءٌ أصيل لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وأن نهضة الأمم تُبنى عبر شراكةٍ فاعلة ومنصفة تضمن للمرأة كامل حقوقها في ميادين العمل والإنتاج والتنمية.

وفي هذا اليوم، نحتفي بما تحقق من إنجازاتٍ نوعية للمرأة في مختلف المجالات، ونستحضر التحديات البنيوية التي لا تزال قائمة، وتتطلب مزيدًا من الإرادة السياسية، والتشريعات المنصفة، والسياسات العامة الداعمة، بما يعزز حضور المرأة ويصون حقوقها.

لقد قطعت المرأة العربية شوطًا كبيرًا في مسيرتها نحو التمكين، محققةً مكتسباتٍ في قطاعاتٍ متعددة؛ فانتقلت من التهميش إلى المشاركة الفاعلة، ومن الإقصاء إلى مواقع القيادة وصنع القرار، وأثبتت قدرتها على الإسهام المؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ومع ذلك، لا تزال الحاجة قائمة إلى مضاعفة الجهود لإزالة جميع أشكال التمييز، وتفكيك العوائق القانونية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة.

وانطلاقًا من رسالتها، تواصل منظمة العمل العربية ترسيخ مبادئ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص في عالم العمل، وتضع تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا ضمن أولوياتها، باعتباره ركيزةً أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتؤكد المنظمة أن العدالة المتساوية لا تكتمل إلا بالاعتراف بالحقوق، وإنفاذها عبر منظومات قانونية منصفة وإجراءات فعّالة تزيل العوائق الهيكلية أمام النساء والفتيات.

عملت المنظمة خلال مسيرتها على تطوير منظومة متكاملة من معايير العمل العربية التي تكرس تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وعدم التمييز على أساس النوع في الأجر والتعليم والتدريب، ورعاية الأمومة. وفي هذا الإطار، أسهمت المنظمة في إرساء قواعد متقدمة لتنظيم عمل المرأة من خلال الاتفاقية العربية رقم (5) لعام 1976 بشأن المرأة العاملة، وما تضمنته من مبادئ داعمة للمساواة في شروط وظروف العمل وحماية الحقوق المرتبطة بالأجر والتدريب ورعاية الأمومة وغيرها. وواصلت المنظمة دعم مسارات تمكين المرأة عبر الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 /إصدار 2019 / بما يعزز فرص التمكين الاقتصادي ويضمن حقوقها في بيئة عمل عادلة وآمنة.

كما تتابع منظمة العمل العربية أوضاع المرأة العربية العاملة من خلال لجنة شؤون عمل المرأة العربية بوصفها إحدى أبرز آلياتها الدستورية، بما يضمن متابعةً فاعلة لقضايا المرأة العاملة ودعم إسهاماتها في سوق العمل والمجتمع.

وتؤكد منظمة العمل العربية بهذه المناسبة التزامها بمواصلة العمل، بالتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال)، وفق رؤيةٍ استراتيجية شاملة تؤكد على الحقوق والعدالة والعمل، عبر محاور مترابطة تشمل:

· التمكين الاقتصادي بتوسيع فرص العمل اللائق للمرأة، وتعزيز ريادة الأعمال النسائية، وتطوير نظم التعليم والتدريب بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل المتغيرة.

· التمكين الاجتماعي بتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة كشريك في التنمية، وتعزيز بيئة عمل آمنة وقائمة على العدالة والإنصاف.

· التمكين الثقافي والإعلامي بهدف ترسيخ ثقافة المساواة بين الجنسين، ومواجهة الصور النمطية والممارسات التي تحد من دور المرأة وإسهاماتها.

· تعزيز المشاركة في صنع القرار دعم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، وتعزيز حضورها في الحياة العامة والمؤسسات الوطنية، وتفعيل مشاركتها في الحوار الاجتماعي بما يضمن تمثيلًا أكثر توازنًا وإنصافًا.

وفي هذه المناسبة العالمية، تتقدم منظمة العمل العربية بالتحية والتقدير إلى المرأة العربية تقديرًا لعطائها وإسهاماتها في بناء المجتمعات والنهوض بها. وتؤكد أن الاستثمار في تمكين المرأة هو استثمار في مستقبل أكثر عدالةً وازدهارًا واستقرارًا لمجتمعاتنا العربية.

وفي ختام هذا البيان، تُخصّ منظمة العمل العربية بالتحية المرأة العاملة الفلسطينية؛ التي تقف في قلب المعاناة وتتعرض لكل أنواع التهميش والعنف، وتواصل الدفاع عن حقوقها وأولها حقها في الحياة والعدالة والعمل اللائق.

بيان منظمة العمل العربية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الطفل 2026

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، الذي يوافق الثاني عشر من يونيو/حزيران من كل عام، نؤكد نحن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمجلس العربي للطفولة والتنمية، وبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، أن مكافحة عمل الأطفال يمثل التزاماً أخلاقياً وتنموياً راسخاً واختبارًا حقيقيًا لجدية السياسات التنموية، وعدالة النظم الاجتماعية، وقدرة المجتمعات على صون الطفولة في زمن تتسع فيه دوائر الفقر والنزاع والهشاشة، كما نجدد التزامنا الراسخ بتكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال بجميع أشكاله لا سيما أسوأ أشكاله، وتعزيز حماية حقوق الطفل وفقاً للمواثيق الدولية ذات الصلة.

وفي عام 2026، يكتسب إحياء هذه المناسبة أهمية خاصة، في ظل تنامي التحديات التي تعيق تحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على عمل الأطفال، والمنصوص عليه في الغاية (8.7) من أهداف التنمية المستدامة، وبالنظر إلى التقديرات الدولية التي تشير إلى أن نحو 138 مليون طفل لا يزالون منخرطين في العمل، من بينهم 54 مليون طفل في أعمال خطرة تهدد صحتهم وسلامتهم ونموهم. ويأتي ذلك في سياق تتداخل فيه عوامل الفقر، والنزاعات، والحروب، والتغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي المنطقة العربية، تتزايد المخاوف من اتساع ظاهرة عمل الأطفال مع تصاعد الأزمات المركّبة التي تلقي بظلالها على الأسر والمجتمعات، في ظل الحرب الإقليمية القائمة في الشرق الأوسط، ناهيك عن الحروب والنزاعات الممتدة، وما سببته من نزوح ولجوء، وتدهور في الأوضاع الاقتصادية، واتساع في دائرة الفقر متعدد الأبعاد، وتنامٍ في الاقتصاد غير المنظم، وضعف في جودة التعليم ونظم الحماية الاجتماعية، وتراجع في فرص العمل اللائق. وقد تدفع هذه العوامل أعدادًا متزايدة من الأطفال إلى سوق العمل في سن مبكرة، وفي أنماط عمل خطرة، في ظل قصور آليات الحماية والرصد والإحالة وإعادة الإدماج، وهو ما يشكل انتهاكًا صريحًا لحقوق الطفل، ومبادئ العدالة الاجتماعية والعمل اللائق.

وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة، لم تعد مخاطر عمل الأطفال تقتصر على أشكاله التقليدية، بل امتدت إلى الفضاء الرقمي الذي أفرز أنماطًا جديدة وأكثر تعقيدًا من الاستغلال الاقتصادي والانتهاكات عبر المنصات والتطبيقات الإلكترونية. ومن ثمّ، فإن الجهود الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال لا تكتمل دون التصدي للمخاطر المتزايدة التي يفرضها هذا الفضاء، بما يستوجب تعزيز التدابير والسياسات الهادفة إلى بناء بيئة رقمية آمنة تحترم حقوق الأطفال وتحميهم من جميع أشكال الاستغلال التجاري والاقتصادي، انسجامًا مع الالتزامات الدولية الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال، وضمان تمتع كل طفل بطفولة آمنة وكريمة، خالية من كافة أشكال الاستغلال والانتهاك.

وفي ظل هذه التحديات، تبقى معاناة الأطفال في فلسطين المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، جراء حرب الإبادة التي يمارسها الاحتلال من أقسى الشواهد الحاضرة في التاريخ على الانتهاك الجسيم لحقوق الأطفال، وما رافقها من حصار ونزوح وحرمان من الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية في مشهد غير مسبوق لأكبر النكسات الإنسانية، فأطفال فلسطين يواجهون تهديدًا يوميًا لحقهم في الحياة، فضلاً عن فقدان الحماية الاجتماعية، والانقطاع عن التعليم، والتعرض للاستغلال والأعمال الخطرة، الأمر الذي يستدعي تحركًا دوليًا عاجلًا وفعّالًا لضمان حمايتهم، ووقف الانتهاكات بحقهم، وصون حقوقهم المشروعة بموجب القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل.

وإذ نستحضر ما خلص إليه المؤتمر العربي رفيع المستوى حول "عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية" الذي عقدناه – نحن الشركاء – في القاهرة (ديسمبر/كانون الأول 2025)، فإننا نؤكد أن القضاء على عمل الأطفال يستوجب تبني مقاربات شاملة ومتكاملة تعالج أسبابها الجذرية، وترتكز على سياسات حماية اجتماعية شاملة ومستجيبة للأزمات، ولاسيما في المجتمعات المتأثرة بالحروب والكوارث والأزمات.

كما نُشيد بمخرجات القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية (الدوحة، 2025)، ولاسيما إعلان الدوحة السياسي، وبمخرجات المؤتمر العالمي السادس للقضاء على عمل الأطفال (مراكش، 2026)، ولا سيما إطار مراكش العالمي للعمل ضد عمل الأطفال، كمحطتين بارزتين في مسار الجهود الدولية الرامية إلى تسريع القضاء على عمل الأطفال وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث أكّدت هذه المخرجات أن القضاء على عمل الأطفال التزام أخلاقي وتنموي لا يقبل التأجيل، وأنه لا يجوز أن يترك الأطفال رهائن للفقر أو النزاعات أو الاختلالات الهيكلية.

وفي هذا اليوم، نؤكد على الأولويات الاستراتيجية التالية:

- توسيع نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمستجيبة للصدمات، بما يحول دون لجوء الأسر إلى دفع الأطفال للعمل كآلية للبقاء والتكيف مع الأزمات.
- ضمان الحماية المتكاملة للأطفال عبر تحسين جودة التعليم وإتاحته للجميع، والحد من التسرب المدرسي، ودمج الخدمات الاجتماعية والصحية.
- تعزيز العمل اللائق للبالغين والشباب بما يضمن دخلًا كريمًا للأسر، يحد من الضغوط الاقتصادية التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل.
- تفعيل وإنفاذ التشريعات الوطنية المتسقة مع المعايير العربية والدولية، ولا سيما ما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل وحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، وكذلك توفير أطر قانونية تحقق الحماية الرقمية وتضمن استخدام آمن ومسؤول للتكنولوجيا.
- الاستثمار في البيانات والابتكار لتطوير نظم رصد فعالة قائمة على الأدلة، بما يدعم التدخل المبكر.
- تعزيز الشراكات متعددة الأطراف بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- تعميق التعاون الإقليمي والدولي لتنسيق الجهود وتسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على عمل الأطفال.

ختاماً، ومواصلةً لجهودنا في هذا المجال، نؤكد أن القضاء على عمل الأطفال يعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، ونُجدد التزامنا بالعمل المشترك مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وترجمة هذا الالتزام إلى سياسات فعّالة تضمن لكل طفل حقه في طفولة آمنة، وتعليم جيد، وحياة كريمة.

فلنعمل معاً من أجل إنهاء عمل الأطفال؛ فأطفالنا يستحقون مستقبلًا أفضل يليق بأحلامهم.

بيان منظمة العمل العربية في اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية

بمناسبة اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية، الذي يوافق 28 أبريل/نيسان 2026، تحت شعار "لنعمل معًا من أجل ضمان بيئة عمل نفسية واجتماعية صحية"، تجدد منظمة العمل العربية التزامها بدعم وتعزيز نظم إدارة السلامة والصحة المهنية في بيئات العمل بالدول العربية، تحقيقاً لأهدافها في تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء، وإيماناً بأن بيئة العمل الآمنة والصحية حقٌّ أساسي في العمل، وأن توفير الصحة النفسية والاجتماعية للعاملين، جزء أساسي من منظومة السلامة والصحة المهنية، وعنصر ضروري لاستدامة الأعمال، ورفع الإنتاجية، وتعزيز صمود المؤسسات في مواجهة الأزمات والتحولات المتسارعة.

تتأثر بيئة العمل النفسية والاجتماعية اليوم بتحولات عميقة في عالم العمل، من أبرزها التحول الرقمي، وتوسع استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وظهور أنماط جديدة ومتنوعة من العمل، واتساع نطاق العمل عن بُعد والعمل الهجين، إلى جانب الضغوط الناجمة عن اضطرابات سلاسل الإمداد، والتحولات الديموغرافية، والاختلالات الجيوسياسية جراء التصعيد العسكري الذي تشهده المنطقة العربية، وقد أبرزت هذه التحولات الحاجة إلى مقاربات استباقية تأخذ في الاعتبار تصميم العمل، وتنظيمه، وإدارته، بما يضمن صحة العاملين وسلامتهم، ويعزز قدرة المؤسسات على التكيف ومواصلة الأعمال.

أرست اتفاقيات العمل العربية أساسًا معياريًا للحد من المخاطر النفسية والاجتماعية في بيئة العمل، وتضمنت أحكاماً توصي بحماية الصحة البدنية والنفسية للعاملين، وفي مقدمتها اتفاقية العمل العربية رقم 7 لسنة 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية، والتي أكدت أن حماية القوى العاملة من المخاطر المهنية وتوفير البيئة السليمة ينعكسان إيجابًا على الناتج القومي بعناصره المختلفة، كما أوجبت أن تتضمن التشريعات العربية الأحكام الخاصة بالسلامة والصحة المهنية في جميع مجالات العمل وقطاعاته، وربطت بين تحسين بيئة العمل، وتوفير شروط السلامة والوقاية من جميع أخطار العمل، ودعم الأجهزة المختصة، وإنشاء اللجان الوطنية، وأجهزة خدمات السلامة والصحة المهنية فى المنشآت للإشراف على جميع ظروف العمل التي تؤثر على سلامة وصحة العمال، والقيام بالتثقيف الصحي والتوعية الوقائية.

كما انطلقت اتفاقية العمل العربية رقم (13) لسنة 1981 بشأن بيئة العمل، من تصور لبيئة العمل يشمل شروطها وظروفها الاجتماعية والنفسية، وتضمنت موادها ضرورة تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للعامل، وتنظيم ساعات العمل وفترات الراحة، وتوفير الظروف المساندة للعمل الكريم والآمن.

في حين أكدت اتفاقية العمل العربية رقم (20) لعام 2024 بشأن الأنماط الجديدة للعمل على ضمان شمول العاملين بالأنماط الجديدة للعمل بالتأمين الصحي والرعاية الصحية المناسبة ونظم الضمان الاجتماعي بما يتناسب مع طبيعة العمل، ووضع التشريعات الوطنية واتخاذ التدابير المناسبة لضمان توفير بيئة عمل آمنة للعاملين في الأنماط الجديدة للعمل.

إيمانًا من منظمة العمل العربية بأن الوقاية الفاعلة تبدأ من معالجة مصادر الخطر في بيئة العمل، تدعو المنظمة إلى إدراج المخاطر النفسية والاجتماعية والصحة النفسية في العمل ضمن السياسات الوطنية للسلامة والصحة المهنية، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، و اعتماد سياسات وقائية، وتعزيز المشاركة والحوار الاجتماعي داخل مواقع العمل، وترسيخ ممارسات داعمة، قادرة على الحد من عوامل الإجهاد المهني. وفي هذا الصدد، توصي المنظمة بتطوير قواعد بيانات وطنية ودمج المؤشرات النفسية والاجتماعية في نظم الرصد الوطني وإحصاءات السلامة والصحة المهنية، بما يساعد في تحديد الفئات والقطاعات الأكثر تعرضًا. وهنا تبرز أهمية ترسيخ آليات الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة من أجل بناء بيئات عمل أكثر دعمًا وإنصافًا واستقرارًا، فالاستثمار في السلامة والصحة المهنية عامة، و الصحة النفسية والاجتماعية في بيئة العمل خاصة، هو استثمار في الإنسان، وفي استمرارية الأعمال، وفي قدرة دولنا العربية على مواجهة الأزمات والتعافي منها.

وفي ظل الحرب الراهنة تسلط منظمة العمل العربية الضوء على الأوضاع الاستثنائية التي يواجهها عمال النقل البحري والبحّارة العالقون في الخليج العربي ومحيط مضيق هرمز منذ اندلاع الحرب، بوصفهم من الفئات الأكثر تعرضًا لمجموعة من الأخطار المهنية والضغوط النفسية والاجتماعية، في ظل البقاء القسري في بيئة عمل عالية المخاطر، وتعقّد الوصول إلى الإمدادات الأساسية، وصعوبة تبديل الأطقم العاملة، واستمرار حالة عدم اليقين. وهو ما يبرز الحاجة إلى تأمين حماية خاصة لهذه الفئات، وضمان سلامتهم، وتيسير الإمدادات الضرورية لهم، وتعزيز الدعم النفسي والاجتماعي الموجه إليهم في إطار الاستجابة الإنسانية والمهنية العاجلة.

بيان منظمة العمل العربية بمناسبة يوم العمال العالمي 2026

في يوم العمال العالمي، نتوجه إليكم، عاملاتِ وعمالَ وطننا العربي، بتحية فخر واعتزاز، وأنتم تواصلون، رغم قسوة الظروف الراهنة وتفاقم الأزمات والحروب، حمل رسالة العمل والإنتاج والبناء، وصون أوطانكم، فبسواعدكم تستمر الأعمال، وتنهض الاقتصادات، وتصمد المجتمعات، وتتجدد قيم العطاء والانتماء من أجل مستقبل عمل أفضل.

يحلّ الأول من مايو/ أيار هذا العام في ظرف عربي وإقليمي بالغ الخطورة، تتعرض فيه منطقتنا العربية لتصعيد عسكري خلّف تداعيات اقتصادية واجتماعية واضطرابات جيوسياسية، هددت المكاسب التنموية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة في الدول العربية، لتمتد آثارها إلى فرص العمل، ومستويات الدخل، وسبل العيش، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بما يزيد من الضغوط على أسواق العمل، ويعمّق هشاشة الفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر ، مما يضعف القدرة على الصمود، ويثقل كاهل نظم الحماية الاجتماعية.

وفي فلسطين الحبيبة، يظل العمال في قلب المعاناة الأكثر قسوة حيث تتواصل آلامهم تحت وطأة العدوان والتوسع الاستيطاني والانتهاكات المستمرة لسلطات الاحتلال، والقيود التي تفرضها على الحركة والتنقل والعمل، مع تعطل سبل العيش والخدمات الأساسية، بما يفاقم بشكل خطير أوضاع العمال وأسرهم.

أما في جنوب لبنان، فقد خلّفت الاعتداءات المستمرة لقوات الاحتلال أعباءً إضافية على العمال وأسرهم، انعكست بصورة مباشرة على الأمن الوظيفي، والاستقرار المعيشي، والحقوق الأساسية في العمل.

كما يواجه العمال في الجولان السوري المحتل أوضاعًا لا تقل قسوة، في ظل استمرار الاحتلال وما يفرضه من قيود على استثمار أراضيهم ومواردهم، بما يحملهم أعباءً مضاعفة نتيجة التضييق المستمر وتراجع المقومات الاقتصادية والاجتماعية، في انتهاك واضح لحقهم في العمل اللائق والحياة الكريمة.

وفي هذه المناسبة الغالية، نعرب عن تضامننا مع جميع العاملين والعاملات في كافة القطاعات الحيوية وخاصة البحّارة وعمال النقل البحري والعاملين في الموانئ والخدمات اللوجستية العالقين في منطقة الخليج ومحيط مضيق هرمز، الذين يواصلون أداء مهامهم في بيئة عمل شديدة الخطورة، في ظل اضطراب الملاحة وارتفاع المخاطر المهنية، ونؤكد أن هؤلاء العمال يمثلون خط الدفاع الأول لاستمرارية التجارة وسلاسل الإمداد والطاقة، وأن حمايتهم وضمان سلامتهم وصحتهم، مسؤولية إنسانية ومهنية. تقع على عاتق المجتمع الدولي بكل أطرافه.

وانطلاقًا من رسالة منظمة العمل العربية وأهدافها الواردة في ميثاقها ودستورها، وترسيخاً لمبادئ العدالة الاجتماعية والعمل اللائق، فإننا نجدد إدانتنا لكل اعتداء يستهدف العمال، والمدنيين، والمنشآت الاقتصادية، والبنى التحتية، والمرافق الحيوية، والخدمات الأساسية، لما يمثله ذلك من انتهاك صارخ للأعراف والمواثيق الدولية، وتقويض مباشر لفرص الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.

وفي الختام، نؤكد لكم أن منظمة العمل العربية كانت ولا تزال صوتًا للعمال في وطننا العربي، مدافعة عن حقوقهم ومكتسباتهم، وحريصة على صون كرامتهم وتعزيز أمنهم الوظيفي والاجتماعي. كما نجدد العهد مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية على مواصلة العمل المشترك من أجل حماية العمال، والارتقاء بظروف وشروط عملهم؛ بما يليق بعطاءاتهم وتضحياتهم.

وكل عام وعمال الأمة العربية بألف خير،

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

للاطلاع على أحدث إصدارات منظمة العمل العربية 2026

منظمة العمل العربية
في سطور

في 12 يناير/ كانون الثاني عام 1965، وافق المؤتمر الأول لوزراء العمل العرب في بغداد على الميثاق العربي للعمل وعلى مشروع دستور منظمة العمل العربية، وفي 8 يناير/ كانون الثاني عام 1970 أعلن عن قيام منظمة العمل العربية، أول منظمة عربية متخصصة تعنى بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، وذلك إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي وتنميته على أسس متينة وسليمة.

ميدان المساحة - الدقي 7
ص.ب: 814 القاهرة - الرمز البريدي 11511

(+2 02) 333 627 19 / 21 / 31

(+2 02) 374 84 902

alo@alolabor.org

www.alolabor.org

إصدارات سابقة